27

آخر زيارة إلى موسكو

مجزرة عيد جميع القديسين

كان شتاء 76-75 وقتاً مؤلماً وعصيباً بالنسبة إلى جيرالد فورد. فما إن حل خريف 1975 حتى كانت آماله بأن الانتخابات لصالحه قد بدأت بالخفوت. ففي مطلع كانون الثاني 76، انحدرت نسبة تأييده في الانتخابات إلى ما دون الـ 50 بالمئة. ومع انطلاقة رونالد ريغان صعوداً كي يتحداه باعتباره مرشحاً عن الحزب الجمهوري، كان فورد يقود حزباً يتفاقم انقسامه، نتيجة لذلك، فإن الإدارة التي كان يقودها أشد القادة ميلاً للتصالح، وجدت نفسها نهبت مجالات عديدة في الآن نفسه، سواء مع المؤتمر الديمقراطي إلى يسارها أم مع منافسي الرئيس الجمهوري إلى يمينها.

أما التوترات الناشئة عن أعمال الكونغرس التنفيذية فغالباً ما كان ينحي باللائمة فيها على المستشارين غير الأكفاء. لكن من الواضح أن هذا الأمر لم يكن من سمات إدارة فورد، إذ غالباً ما كان الكونغرس يستشار وعلى نحو وثيق، كما هو متوقع من رئيس قضى طوال حياته السياسية السابقة في مجلس النواب. لكن كان على فورد أن يتعلم الدرس المؤلم وهو أن للطيبة حدودها لاسيما حينما يتعلق الأمر بتوضيح الحدود التي يتعين على الكونغرس أن يقف عندها، فقدرة الرئيس على التأثير بالتوقعات الانتخابية للمشرعين تلعب دوراً حاسماً أيضاً، ورئيس غير منتخب ومعروف أنه بغير حواش تساعد في تأمين مقاعد هامشية، فيكون في موقف ضعيف تجاه الكونغرس. ولو كان الوقت أكثر هدوءاً وطمأنينة، أو كانت الانتخابات الرئاسية أقل حدة لربما كانت العاطفة الشخصية التي يكنها معظم أعضاء الكونغرس ـ بما فيهم أعضاء الأغلبية الديمقراطية ـ لفورد قد تغلبت على تلك العقبات.

بيد أن فيتنام إضافة إلى ووترغيت كانتا قد شوهّتا كل مظهر من مظاهر العلاقات الشخصية. إذ لم تمض ثلاثة أشهر على تأدية فورد للقسم الرئاسي حتى تم انتخاب كونغرس جديد ليبرالي للغاية إثر فضيحة ووترغيبت. وقد عكست تركيبته نتائج الانتخابات الرئاسية التي خيضت قبل سنتين وبصورة رئيسية حول قضايا سياسية خارجية كان نيكسون قد تغلب فيها بثاني أكبر فارق في التاريخ. لكن بسبب الانتفاضات الداخلية ضمن الحزب الديمقراطي، فقد تبين أن هذا الكونغرس الجديد معاد بشدة

لسياسات نيكسون وفورد وأقرب لسياسات جورج ماك غوفرن الذي كان الناخبون قد خذلوه خذلاناً مبيناً قبل سنتين فقط. وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لم تكن هي القضية المطروحة في انتخابات الكونغرس سنة 1974، إلا أن الكونغرس الماك غوفرني الجديد قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، فيتنام، وكمبوديا، ساناً قانوناً ينهي محاولة إيقاف التدخلات الكوبية والسوفيتية في أنغولا، سالباً دوائر المخابرات قوتها، لاجماً سياسية الرق ـ غرب بإصلاحات وجلسات استماع مصممة للقضاء على مرونة الرئيس وقدرته على الحركة، وفي الوقت ذاته كان الحزب الجمهوري منقسماً انقساماً حاداً. فجناحه اليميني الذي زاد من قوته الأزمات المحلية ذاتها، أدرك أن هناك فرصة للفوز بتسمية مرشح رئاسي لعام 1976 بشخص رونالد ريغن، المستوفي لمعاييره النموذجية، وكثيرون في البلاد ممن كانوا يرفضون النقد الليبرالي للولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للشر في العالم كان رد فعلهم على ما لحق بهم من إذلال في الهند الصينية هو انبعاث الوطنية. ومما يثير السخرية أن هذا تم توجيهه مع كثير من التحريض من قبل المحافظين الجدد الذين كان المعسكر الليبرالي قد جندهم حديثاً ـ ضد الليبراليين بشكل أقل مما هو عليه ضد جيرالد فورد المحافظ الذي وجد نفسه، لعظيم دهشته، متهماً بأنه أقل يقظة وحذراً حيال الشيوعية.

هذا كله أسهم، بشكل تراكمي، في خلق صورة زائفة كلياً عن ضعف الرئيس، فيما بدأ النظام داخل الإدارة يتآكل، وغدت النزاعات المكتبية التي لا مناص منها عسيرة المعالجة حيال إحساس ناهش بأن سلطة الرئيس تتسرب شيئاً فشيئاً. بل إن بعض كبار الموظفين بدؤوا يرتبون أوضاعهم منذ السنة الأولى لرئاسة فورد لمرحلة ما بعد – فورد. في هذا النوع من المناورات السياسية، التي تحدث عادة في نهاية الدورة الرئاسية الثانية فقط، بات المسؤولون ينفرون من مواجهة الانتقادات الإضافية الآتية من جناح المحافظين والمحافظين الجدد المتنامي.

كان فورد، ولفترة من الزمن، يراقب الصراعات بيني وبين شليسنجر، ثم بين رامسفيلد ونيلسون روكفلر وبيل سيمون، دون رد فعل ملحوظ، فورد لم يكن ليشجع الصراع الداخلي، كما كان نيكسون يفعل، ولم يكن ليشجع النقاشات حوله، ولقناعته أن البلاد بحاجة للاستقرار قبل كل شيء، حاول فورد أن يسحب السمّ من المناورات التي تلف كل ما حوله، وذلك بعدم الانخراط في أيّة مشكلة، وعدم تناول أعوانه بأية كلمة نابية، وإبقاء أعماله مركزة تماماً على الجوهر ـ الذي كان، بالحقيقة يستهلك ـ كل شيء، لقد اضطر الرئيس، خلال سنة 1975 وحدها لأن يعالج الرفض السوفييتي لشروط الكونغرس بخصوص معاهدة التجارة، والأزمة المتنامية حول ضبط الأسلحة، والانهيار في الهند الصينية، وحادثة المايغاغيز، والضجة التي ثارت حول ألكسندر سولجنتسين، والمفاوضات المضطربة للمرحلة الثانية من الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، ومؤتمر الأمن الأوروبي ومجادلاته، والتحقيقات في شؤون المخابرات، وأنغولا.

قلـة من الرؤساء وقت السلم كانوا مضطرين لأن يواجهوا مثل ذلك القدر من التحديات في سنتهم الأولى من فترة الرئاسة.

بحلـول تشرين الأول 1975، أي بعـد أربعة عشرة شهراً من أدائه اليمين الدستورية، لم يعد لدى فورد مـن خيـار سوى أن يتحـول إلى السياسـة. فالانتخابات وشيكـة، يفصله عنها عام فقط، كمـا استنتج أنه بحاجـة إلـى فريق أكثر تماسكاً. فطلب إلى روكفلر أن لا يرشح نفسه نائباً للرئيس في انتخابات 1976، ثم هـز مجلس وزرائه هـزاً باستبدال سليسنجر برئيس أركان البيت الأبيض، دونالد رامسفيلد، وبيل كولبي بجـورج بوش الذي كان حينذاك رئيس مكتب علاقات الولايات المتحدة في بكين. وكذلك بتعيينه سفيرنا فـي لنـدن، إليون ريتشاردسـون، في منصب وزير التجـارة، الذي كان روجر مورتون قـد استقال منه قبل بضعـة أسابيـع لأسباب شخصية، وفي العمليـة نفسها، طلب إلي فورد أن أتخلى عـن قبعة مستشار الأمن القومـي التي ظللت لابساً إياها حتى بعد أن عينّـني نيكسون وزيراً للخارجية في خريف 1973. أي بصورة إجمالية، كانت هناك خمسة تغييرات رئيسية على مستوى الوزارة اتسمت بها تلك الحادثة المهمة.

لقـد توصـل فورد إلى تلك القـرارات وأنا في رحلة إلـى آسيا من 17 تشرين الأول إلـى 24 منه، بغاية التحضير لقمة رئاسية مع زعماء الصين كانت ستعقد بعد ذلك بأربعة أسابيع. وهكذا، لم يستشرني أحد فيمـا يتعلق بالتغييرات، ولم يكـن فورد قبل سفري أو خلال رحلتي قد ذكر لي ذلك مجرد ذكر، معتبراً أن الأمر إعادة ترتيب لإدارته. وفي عصر يوم السبت، 25 تشرين الأول، إثر عودتي من آسيا، دعاني فورد كما دعا رامسفيلد إلى المكتب البيضوي لإعلامنا بقراره قدراً ضئيلاً من التفسير.

تبـع ذلك مشهد واشنطني كلاسيكي، إذ جلست أنا ورامسفيلد، على المقعدين اللذين يؤطّران كرسي الرئيـس المريـح أمام موقد النـار، ولا أدري إن كان رامسفيلد قد أخذ علماً مسبقـاً، لكن المفاجأة كانت أشـد، بالنسبـة إلي، من أن أرد على محتوى ما قاله فورد. والحقيقة، لأن نعرف أن التعيينات لم تكن نهاية العمليـة بل بدايـة سلسلة كاملة من التعديلات. وبمـا أن المعيّنين الجدد كلهم كانوا مـن الوزن السياسي الثقيل ويحتمل أن يكونوا مرشحين للرئاسة (بنظرهم هم على الأقل)، فيما كنت أنا الأكثر شهرة والأشد إثارة للجدل، فإن معركة جديدة ضمن أفراد الطبقة العليا كانت أمراً لا مناص من وقوعه. لقد تعهدنا بأن نتعـاون مـع بعضنا بعضاً، بإخلاص حسن دون شك، لكن ذلك التعهد كان سيوضع على المحك فقط حين تستأنف عملية اتخاذ القرار.

استـلال وجيـز للسيـوف حدث حـول من سيحل محلـي بصفتـي مستشـاراً للأمن القومـي، إذ زكّى رامسفيلد آرثر هارتمان، الذي كان يعمل حينذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا والذي كان صديقاً لرامسفيلـد مـذ كان هـذا سفيراً لدى الناتو. لقد كنـت أكن كل الاحترام لهارتمان، لكـن لم تسرني فكرة أن يكـون موظف حالي لدي فـي موقع حاسم الأهمية بالنسبة إلى علاقتـي بالرئيس. وهكذا زكيت برينت

سكوكروفت، لإيماني بأنه الأفضل تأهيلاً وبأنه الشخص الأكثر راحة بالنسبة إلى الإجراءات القائمة. تحفظ فورد ممتنعاً عن اتخاذ قرار في تلك الجلسة، لكنه اختار سكوكروفت بعدئذ مباشرة.

لقد دفع الرئيس ثمناً باهظاً لمحاولته حل ما يواجهه من تحديات سياسية بضربة معلم واحدة. فالمستشارون السياسيون الذين كانوا يفركون أيديهم على الرهان طيلة أربعة عشر شهراً تغلبوا بتلك التزكية التي كانت تبدو أفضل نظرياً مما هي عملياً، ولقد تساءلت، كمن ضربته صاعقة، من يا ترى أقنع فورد بأن يقوم بانتفاضة هامة مثل إزاحة روكفلر من بطاقة الترشيح قبل أقل من ستة أشهر على إجراء الانتخابات الأولية، فقال لي بعض أعوان فورد: إن لديهم ريغان بالانسحاب أيضاً. ورغم أنني لم أكن خبيراً سياسياً، فقد فكرت أن العكس هو الأكثر احتمالاً. فريغان ومستشاروه سيفسرون قرار ـ فورد على أنه علامة خوف، وسيسعون للرئاسة، لا لعرض تضحيات. أما إزاحة نيلسون روكفلر، خصمهم القديم، فسوف تشحذ شهية المحافظين وفي الوقت نفسه تحرم فورد من خدمات رجل متمرس بشن الحملات الانتخابية ومشهور جداً. لا شك أن رد فعلي كان قد تأثر بالود الذي كان يربطني بروكفلر، وهو صديق وناصح مخلص لي طوال عقدين من الزمن. لكن حتى بعد أكثر من عقدين، فإن إسقاط روكفلر ما يزال يصدمني باعتباره أسوأ قرار مفرد اتخذ في رئاسة فورد.

لم يحرز فورد أية فائدة من استبدال روكفلر كما بدا القرار غير قابل للتفسير لدى الناس ـ رغم أن روكفلر وبكل أنفة ادعى أنه هو الذي اختار الانسحاب. إذ كان قد سمّي نائب رئيس في آب 1974. وكان مؤتمر الحزب الديمقراطي غير الحريص على إشراك مثل هذا الشخص الديناميكي في انتخابات الخريف، قد أجل تثبيت تسميته حتى مطلع كانون الأول، وخلال سيرورة العملية، أخضع روكفلر إلى كشف تفصيلي تمحيصي لموارده المالية. أقسم روكفلر اليمين في 19 كانون الأول 1974، والآن بعد أن خدم عشرة أشهر نائباً للرئيس يقال له أن «ينسحب»، أمر غير معقول والناس لم تصدقه.

بذل روكفلر أقصى جهده لتخفيف الضرر. وكونه صديقاً حميماً لي مثلما كنت له، لم أسمع منه كلمة تذمر قط حول المعاملة الخسيسة التي عومل بها، بل كان بكل بساطة يرفض مناقشة موضوع انسحابه. وكان يتصرف تجاه فورد بلطف وطيبة ويقدم للرئيس دعمه الكامل ضمن الحكومة وبين الشعب. وفي الصيف التالي، تزعم وفد ولاية نيويورك إلى مؤتمر الحزب الجمهوري مما ساعد في تأمين فورد ولو بهامش ضئيل. كما ظل صديق فورد الجيد بعد أن غادرا كلاهما المنصب. أما على الصعيد الإنساني، فقد كانت تلك إحدى ساعات روكفلر الأحسن.

المجالات الأخرى لما توصلت وسائل الإعلام لأن تدعوه بمجزرة عيد جميع القديسين كان لها مبرر أفضل. فإن كان على فورد أن يعيد ترتيب إدارته، فالأفضل له لو فعل ذلك كله ومرة واحدة قبل موسم الانتخابات الأولية بأبعد ما يمكن. فقبل أشهر كان قد استنتج أن جماعة المخابرات بحاجة إلى رئيس

جديـد وكان ينتظـر فقط اكتمال التحقيقات المخابراتية. وقد كان فـورد، مثلما كنت أنا نفسي، مصدوماً بسلوك كولبي عبر مجريات التحقيق كلها، لكنه لم يكن يعتقد أن من المستحسن أن يبدأ مدير جديد عمله في الإدارة وسط كل ذلك الضجيج والعجيج.

مـع ذلك، كان الدافـع «للمجزرة» هو قـرار فورد عزل شليسنجـر، ولأن أحداً لـم يستشرني، لا أدري مـا الذي جعـل الرئيس يتحـرك في ذلـك المفصل الخاص بالـذات، فقد أعلمنـي المستشـار السياسي الجمهـوري المحتـرم، بريس هارلو، بعد الواقعة أنه ظـل طيلة أشهر يقول: إن مـن الخطر جداً أن يدخل السنة الانتخابية بوجود وزير دفاع يتهجم دائماً على سياسة الرئيس الخارجية. ولقد كانت تحدث توترات بينـي وبين شليسنجـر، إلا أن الوضع بالحقيقة، كان قد تحسن في الأسابيـع التي سبقت عزله، إلى درجة فكرت فيها أننا قد نذهب معاً في المرحلة النهائية من مفاوضات السالت. فيما بعد قيل إنني كنت أنتقض من قدر شليسنجر في التخليصات اليومية التي أقدمها للرئيس لكن تبين محاضر الجلسات أن مجادلاتي مـع شليسنجر نادراً جداً ما حدثـت بالحقيقة. ففورد لم يكن بحاجة إلي كي أخبره عن التوترات التي كان باستطاعتـه أن يقـرأ عنها في الصحـف أو يسمع بها من أعوانـه. لقد وصف فورد فـي مذكراته، وبشكل مطـول، لمـاذا لـم يشعر بالراحة قط مـع وزير دفاعه الذي كان واحـداً من قلة النـاس بحيث تجعله غير مرتـاح (1). أمـا القشة التي قصمت ظهر البعيـر فكانت، على ما يبدو، انتقـاد شليسنجر الحاد لصديق فـور القديم، جورج ماهون، رئيس لجنة تخصيصات الأموال في المجلس، وكذلك لزيادة التخفيضات في ميزانية الدفاع. ورغم أن فورد كان يتفق مع شليسنجر في محاولته لحماية برنامجنا الدفاعي، إلا أنه نظر إلى الطبيعة الشخصية للانتقاد على أنها غير جائزة، وقد ذكرته القصة بأن حنّه المتكرر لشليسنجر على التلطيف من معاملته للكونغرس كان موضع تجاهل.

أمـا قـراره في الطلب إلـي أن أتخلى عن منصب مستشار الأمن القومي فقـد جعلني أحس بشكل ما أنها ضربة لمشاعري. فعمل وزير الخارجية ومساعد الرئيس في شؤون الأمن القومي، كلاهما بحد ذاته يتطلـب الكثير، والجمع بينهما يحتّم أن تهمـل أحدهما وأن يكون أحدهما على حساب الآخر. والأكثر من ذلـك أن هنـاك صراع مصالح متأصلاً بيـن الموقعين. فوزير الخارجية عليه واجـب هو أن يقدم حكمه الأفضـل على أهداف السياسية الخارجية ودلالاتها، وذلك من خلال تقديم خيارات للرئيس، فيما يتعين على مستشار الأمن القومي أن يكون وسيطاً شريفاً بحيث يضمن أن يسمع الرئيس وجهات نظر الوكالات كلهـا بأسلوب محايد لا تحيز فيـه. وإذا كان بالإمكان بالنسبة إلى شخص واحد، أن يكون موضعياً كفاية لتقديـم كل مـن قناعات وزارته وحاجة الرئيس للخيـارات، فذلك موضوع مهم للنقاش الأكاديمي. وأياً كانـت النتيجـة، ففي بلـدة مثل واشنطن، حيـث المظهر يقـارب الموضع المحدد، فـإن المظاهر كانت بالتحديد ضده.

مـن وجهـة نظـر بيروقراطيـة، كان شيئاً مريحـاً بالنسبة إلـي أن أتحرر مـن وضع شـاذ، كنت فيه، بصفتيمستشار للأمن القومي، أترأس اجتماعات في قاعة الموقف، يمثل فيها معاوني أنا، وزير الخارجية، الوزارة، بعد أن أكون قد انتهيت لتوي من اجتماع معه في الطابق السابع الخاص بالوزارة. بيد أن المقدرة على أن تخط السياسة في واشنطن وأن تكون فعلاً في الخارج لا تتوقف على المخططات التنظيمية وحدها أو حتـى بشـكل رئيسي. إنها، وإلى حد كبيـر، مسألة من يتصوره الناس أنه يتمتـع بثقة الرئيس. ورغم أن الهـزة لـم تؤثر على تلك العلاقة غير الملموسة، إلا أن المؤكد أنها أطلقت موجة من التخمينات، سواء في واشنطـن أم فـي العواصم الأجنبية، حول ما إذا كانت تعني إضعـاف موقفي لدى الرئيس. وكان لا بد من إنفاق وقت ثمين على الرد على استفسارات وسائل الإعلام وتطمينها، وهو الوقت الذي كنت بحاجة ماسة إليه من أجل الانتقاص من غايتها، هذا كله كان يجري في جو كثير النزاعات، نظراً لأنني كنت على قناعة تامة بأن التغييرات الوزارية ستركز الهجمات الآتية من قوى ريغان عليَّ أنا.

غيـر أن قضايـا الفهم هذه تلاشت حيال التحـدي الحقيقي الذي كان من المؤكـد أنه سيظهر نتيجة التغييـر الذي حدث فـي وزارة الدفاع. فانطلاقاً من سياق الهزة وآثارهـا السياسية، كنت على قناعة بأن رامسفيلـد سيبرهن على أنه أصعـب بكثير كزميل من شليسنجر، الذي لم يكن لديه طموح سياسي واضح ما عدا أن يكون له موقع داخل الإدارة. وعلى الرغم من أنه هو والجناح اليميني للحزب الجمهوري، وكذلك هنـري جاكسـون كانوا يستفيدون من بعضهـم بعضاً، فإن شليسنجر لم يكن له قاعـدة سياسية حقيقة أو اهتمامـات سياسية خالصة. لكن مع ظهـور مفاوضات «السالت» في الأفق، خشيت من أن رامسفيلد قد لا يريد المخاطرة بموقف فورد (ولا موقفه هو) مع جناح ريغان بإدخال لوائح على حساب سياستنا الخاصة بالشـرق ــ غرب. لم يكن رامسفيلد غير ودي تجاهي شخصياً، لكن من المحتمل ألا يخاطر كما قد يسعى لتأخير القرارات حتى ما بعد الانتخاب، وهذا تقريباً ما حدث.

كانـت الخطة الأصلية هي أن يعلن نيلسـون روكفلر انسحابه من بطاقة الترشيح في 3 تشرين الثاني، يـوم الاثنين. ثم تذاع تغييرات الوزارة والتغييرات الأخرى بعد أسبوع، أي في 10 تشرين الثاني. لكن خللاً أصاب الخطة، فنظراً لأن التقويم الزمني لواشنطن لا يتوقف أبداً، مهما تكن المشكلات الداخلية للإدارة ومكاتبهـا، فإن إدارة فـورد قد اتخذت هذه القرارات تماماً قبل وصول أنـور السادات في زيارته الرسمية الأولـى إلـى الولايات المتحدة، إحدى وقفاته في هذه الرحلة كانـت في جاكسونفيل، فلوريدا، حيث خطط فورد والسادات لمراجعة المرحلة التالية من استراتيجية الشرق الأوسط في جو من الاسترخاء في إحدى المزارع التي يملكها أحد أصدقاء الرئيس.

في يوم السبت، 1 تشرين الثاني، وبينما كنت أنا وفورد نستعد للرحيل إلى جاكسونفيل، تلقيت اتصالاً هاتفيـاً من بروس فان فورست، مراسل النيوزويـك حينذاك الذي كان قد سمع، كما قال، أنني على وشك

الخلاص من منصبي باعتباري مستشاراً للأمن القومي، متابعاً أن الرئيس - كما يقال - منزعج من نتيجة رحلتي التحضيرية إلى الصين، ومن تقديم مفاوضات السالت، ومن الاختلافات بيني وبين شليسنجر. طريقة صياغة التساؤل الصحفي تركتني في موقف نموذجي للشرك الواشنطني. فإن أنا أنكرت فقط لأنني قد فقدت ثقة الرئيس فسأكون قد اعترفت بأنني تخليت عن منصب مستشار الأمن القومي، وإن أنا أنكرت الأمرين كليهما، فسأكون قد خلقت هوة مصداقية دائمة، لهذا رغت من السؤال المتعلق بفقدان المنصب كما أنكرت انزعاج البيت الأبيض من أدائي، باعتبار ذلك «حزمة من الأكاذيب». لكن فان فورست كان أكثر خبرة من أن يصد بسهولة فسألني هكذا وبكل مباشرة إن كنت سأتخلى عن قبعة رئيس مكتب الأمن القومي. عند ذلك، شعرت بأنني أحمّص. وعلى الفور اتصلت بفورد أخبره بما حدث.فإن كان فان فورست على اطلاع ومعرفة بالقصة، فستكون المسألة مسألة ساعات فقط قبل أن يعرفها الآخرون أيضاً. وهكذا، قرر فورد أن يعلن التغييرات في الحال، والحقيقة كان لا بد من أن يتم ذلك في عطلة الأسبوع، قبل أن تصدر النيوزويك يوم الاثنين 3 تشرين الثاني.

دعي شليسنجر وكولبي إلى المكتب البيضوي صباح الأحد، 2 تشرين الثاني وصرفا من الخدمة، فيما أعلن عن انسحاب روكفلر كما هو مخطط له في اليوم التالي. على أن الارتجال حال بين فورد وبين تسمية البدائل، كما أتاح للبعض ممن يعملون في وسائل الإعلام إمكانية ربط قراره هذا بالعفو عن نيكسون الذي حدث أيضاً يوم الأحد.

كان رد الفعل مدوياً ملؤه الحقد، إذ اتهم فورد بالتخبط وارتكاب الأخطاء الفاضحة، وأنا بكوني القوة الدافعة خلف ما وصف بسرعة بأنه «مجزرة». «آخر أثر للخلاف يمسح مسحاً»، قال السيناتور هنري جاكسون «الخلاف مع الدكتور كيسنجر، أعني» وقد وافق على ذلك السيناتور جون ماكليلان «أظن أنهم يعطون كيسنجر قدراً كبيراً جداً من النفوذ في البيت الأبيض». قال رئيس لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ في اليوم ذاته الذي فقدت فيه منصبي في البيت الأبيض[2]. فيما عبر جورج ويل عن وجهة نظره بطريقته البليغة المألوفة: «ثمة الأسباب كلها للاعتقاد أن كيسنجر أراد شليسنجر خارجاً، وليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن لفورد وجهات نظره المستقلة ـ المستقلة عن كيسنجر ـ حول المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية»[3]. أما افتتاحية الواشنطن بوست ليوم 5 تشرين الثاني فقد سددت نيرانها على فورد: «إن الرئيس بهذه المعالجة المبتسرة والفظيعة لمشكلته عمل على إثبات كل من درجة التخبط التي سمح لنفسه بالوصول إليها، وعجزه معها إلا بأكثر الأساليب تسرعاً وثقال ـ يد»[4]، فيما وصلت رونالد ريغان معاملة روكفلر بأنها خسيسة جائرة، كما هاجم الانفراج في العلاقات الدولية باعتباره «طريقاً وحيد الاتجاه»[5].

والحقيقة أنني كنت متأرجح الموقف للغاية إزاء استبدال شليسنجر، لكن لم يكن ثمة شك في اقتناع الرئيس بهذه المسألة. وحين علم أنني أحضر فصلاً في هذا الكتاب حول الموضوع. كتب لي فورد في 14

تشريـن الأول 1997: «أعتقـد أن تغييـرات البيت الأبيض بصرف شليسنجر وكولبـي كانت إيجابية: إذ إن استمرارها في عملها كان أمراً غير محتمل: فكلاهما كان قد خسر ثقة الرئيس».

إن فـورد دفـع الثمن باهظـاً. إذ غدا الانفراج موضع جـدل أشد حتى. فيما كنت أعتقـد دائماً ـ ولعل ذلـك وهم ـ أننا أنا وشليسنجر، في آخر المطاف، سننهي معاركنا، المكتبية بجوهرها، والمقتصرة على الطبقـة السطحية العليا فقط لنرصّ الصفوف خلف سياسـة ضبط أسلحة الشرق والغرب المتفق عليها. ولعلنـا كنـا سنشكل فريـق (شرطي جيد / شرطـي سيء) مثالياً. وفـي حديث مؤلم لن نابـع من القلب، أخبرنـي شليسنجـر بعد فتـرة وجيزة من عزله أنـه كان يشاركني هـذا التقويم وأنه بكل كـرم ابتعد عن التهجمات علي:

«كيسنجـر: خسـارة أن علاقتنا حل بها ما حل لأنني أظن أننا ـ أنا وأنـت ـ كان باستطاعتنا أن نحمل هـذا الأمـر معـاً.. ربما فقط أنـا وأنت. شليسنجـر: أخشى هنري: أنـه قد يكون هناك شـيء ما في ذلك فاليوم قال أحدهم: إن لدى هنري أفضل عقل لكن علينا أن نكون حذرين. أنا نفسي سأكون حذراً بإحساس الحامي ـ فهناك قدر كبير من الأشياء غير الحسنة التي تدور حولك.

بعد عملية العزل مباشرة، كان التحدي المباشر بالنسبة إلى فورد هو تدبر ما خلفته العملية نفسها من آثار. إذ ترك شليسنجر مباشرة فيما ثبت مجلس الشيوخ تعيين رامسفيلد سريعاً، أما كولبي فقد مكث إلى أن جـاء تثبيـت قرار خلفه، جورج بوش، من قبل مجلس الشيـوخ، وهو الأمر الذي استغرق وقتاً فلم يصدر حتى دخول السنة الجديدة، كان بوش يحمل مسحة الطبقة الرفيعة في مرحلة من المناورات الكئيبة بشكل من الأشكال، فطلب إلي فورد أن أكتشف ما إذا كان بوش يقبل بمنصب مدير السي آي إي. هنا سأجعل بوش يتحدث بنفسه وذلك من خلال اقتطاف برقية وجهها لي من بكين، وفيما يلي تلك البرقية:

ها هنا وجهات نظري النابعة من القلب.

أولاً، بودي لو كان لدي وقت كي أتكلم مع واحد أو اثنين من الأصدقاء الحميمين حول هذه المسألة.

ثانياً، أنا لاأدع السياسة خارج ترتيباتي كلياً، وإنني أرى هذا على أنه النهاية الكلية لأي مستقبل سياسي.

ثالثاً، أنا لا أستطيع من مكاني هنا، وهو على بعد نصف العالم، أن أحدد حالة المزاج السائدة في «الرابية» فيما يخص هذا العمل الجديد.

رابعاً، بودي بالتأكيد، لو أن لدي الوقت كي أفكر وأصنف الأشياء.

هنـري، أنـت لم تعرف والدي، لكـن الرئيس يعرفه. لقد غرس والدي في أبنائـه مجموعة من القيم خدمتنـي جيـداً في حياتي العامة القصيـرة. إحدى هذه القيم، وبكل بساطة هـي أن على المرء أن يخدم بلاده ورئيسه.

لهذا، إن كان ذلك ما يريد الرئيس مني أن أفعل، فالجواب هو«نعم» بالتأكيد.

علـى أنني بـكل صراحة، ما كنت لأختار هذا الموقف المجادل لـو أن القرار كان قراري، لكنني أخدم بما يرضي رئيسنا، ولا أؤمن بأن أجعل عمله الشديد الصعوبة أصلاً أكثر صعوبة وتعقيداً.. أما مسألة قلبي فلسوف أعمل على حلها» .

وهكذا فعل، خادماً بقدر كبير من التمييز دون أن يضر بتطلعاته الرئاسية.

علـى أن إعـلان التغييرات السابـق لأوانه حال دون المحادثـات الرخية التي كان فـورد والسادات قد خططـا لإجرائها فيما يخص المرحلة التالية مـن عملية السلام في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك جرى تبادل متقطع للآراء في جو تخيم عليه هموم وشواغل محلية. وهكذا لم يظهر أيٌّ رد فعل لدى السادات ولم يقم بأي رد فعل لدى السادات ولم يقم بأي تعليق عندما شرح فورد ما كان قد فعل. لكن في المساء، حينما رافقـت الرئيس المصري إلى المطـار، كان أكثر استغراقاً في التفكير مماهو عادة، ولم نتبادل الكلام إلا بالكاد. وعندما وصلنا إلى الطريق الإسفلتية قال:«أنا أعلم أنك تفكر بالاستقالة. لا تفعل ذلك؛ فورد رجل طيب، ونحن بحاجة إليك فترة أطول في الشرق الأوسط» .

والحقيقـة، كنـت أفكر بالاستقالة، فمنـذ ئذ كنت سأشكل الهدف الرئيسي لكل مـا يعارض فورد، أما رامسفيلـد فقـد كان أمامه، في النهاية، مرحلة التعليم، وكان مـن المحتمل إغراؤه كي يتجنب المجادلات المتزايدة، فيما الرئيسي، شبكة أماني، سينشغل سريعاً بحملات الانتخاب الأولية.

لم يكن باستطاعتي أن أفعل شيئاً كرد فعل على الوضع المباشر بسبب سفر فورد القادم إلى الصين، وأندونيسيا، والفيلبين. لكن إثر عودتنا إلى واشنطن بعد شهر . التقيت بثلاث مرات مع أصدقاء حميمين ومع مستشارين، بما فيهم لاري إيغلبرغر، ونستون لورد وديفيد بروس كما طلبت إلى دين رسك أن ينضم إلينا ذات يوم.

في النهاية أخذت بنصيحة جيم كالاهان في ألا أستقيل من أجل مسألة الموقع. فقد قال كالاهان: إن اهتمامـي الوحيـد يجب أن ينصبّ على ما إذا كانت قدرتي علـى صياغة الأحداث قد ضعفت أم لا. وكانت ثمة طريقة واحدة لاكتشاف ذلك. وهكذا كتبت مسودة استقالة ثم حملتها دون توقيع إلى فورد، قائلاً: «إن كانـت هـذه تساعدك أو تخفف من الانتقاد، فسأوقع عليها» فأجاب فورد «لا تترك، أنا بحاجة إليك وأؤمن بما نحن فاعلون» [6]. بذلك انتهت المسألة.

بيد أنه كان علي أن أدفع ثمناً شخصياً مؤلماً للغاية لقاء عزل شليسنجر ولكن بطريقة مختلفة تماماً. ذلك أنه ما من شخص كان له تأثير في نموي الفكري والإنساني أكبر من تأثير د. فريتز جـ. آ. كريمر، وهو أيضاً لاجئ من ألمانيا، لكن، خلافاً لحالتي، كان لاجئاً باختياره. لقد كان كريمر، وهو ابن موظف بروسي، متعلماً بقدر ما كان مثيراً، ومكرساً لقضيته متفانياً بقدر ما كان بليغاً. كما كان، وهو يلبس نظارته المفردة

ويؤكد على القيم المحافظة العتيدة، يبدو من غير المحتمل أن يكون مجنداً من مجندي الجيش الأمريكي. لكن ذلك كان حيث واجهته خلال الحرب العالمية الثانية عندما كنت نفراً في السرية ج من فرقة المشاة الرابعة والثمانين. فالجنرال الآمر كان قد اكتشف كريمر وعينه في قسم (المخابرات) ج2 حيث كان ينطلق منه، يسوق به السيارة ملازم ثان، لإلقاء خطب مثيرة عن ألمانيا وأوروبا أمام متدربي المشاة الذين كانت تدهشهم بذلته المفصّلة الأنيقة ونظارته المفردة، نظارة رجل مجند مثلهم. إنه، كخطيب ملهم ورجل ذي مبادئ رفيعة وثابتة، قد دفعني كي أكتب له – رسالة عن المقدار الكبير الذي أثرت بي إحدى خطبه. فاهتم بي كريمر. وما إن وصلت الفرقة إلى أوروبا، حتى رتب لي أمر نقلي على القسم ج2 أيضاً. معظم الوقت كانت فرقتنا في حالة قتال. فيما كان كريمر، وعلى بضعة أميال خلف الجبهة وعلى نحو متناقض بشكل ما، يحاضر بي، وأنا في الحادية والعشرين من عمري، عن نظرته إلى التاريخ وعن الأحداث الجارية خلال الأماسي الطويلة في مختلف مقرات القيادة القتالية وفي مشاويرنا عبر هياكل المدن المكتسحة. لقد كان يمثل لي صورة الأب وقد ظل كذلك طوال ثلاثة عقود تقريباً.

على أن خدمتي في واشنطن أنهت تلك الصداقة. لقد كان كريمر، باعتباره معلّمي المختص، يعلم منطلقاً من الحقائق المطلقة. لكنني كصانع سياسة، كنت مضطراً للتعامل حسب الاحتمالات والطوارئ، وهو النهج الذي كان كريمر ولا بد ينظر إليه على أنه توفيقي للغاية، فبدأنا نلتقي أقل وأقل، وذلك إلى حد كبير لأنني وجد أن الهوة بين توقعاته وبين ما كان بإمكاني أن أقدم تتسع بصورة مؤلمة ومتزايدة. لقد كنت أتفق مع تحليل كريمر لخطر الشيوعية. لكن وسط المظاهرات العنيفة في الغالب والمطالبة بالسلام في فيتنام، لم أكن أعتقد أن البلاد تتحمل حرباً أخرى. لقد شرحت الأسباب المنطقية التي تقف خلف سياساتنا ــ استراتيجياتنا في مقاومة الشيوعية من منصة السلام – في الفصول السابقة ولا سيما في الفصل 3 و4. غير أن كريمر كان يعارض حل مشكلة فيتنام والمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي. وكان، وهو حينذاك محلل في البنتاغون، قد لفت انتباه شليسنجر، فأقنع شليسنجر كريمر بأنه متعاطف مع نهجه. لهذا اعتبر كريمر أن عزل شليسنجر إهانة شخصية له موجهة مني فقرر ألا يتكلم معي ثانية. وقد ظل على قراره ـ ولسوف يظل ولا شك حتى النهاية، غير أن فقدان تلك الصداقة غدا الجرح الأشد إيلاماً وديمومة من جروح خدمتي في ذاك المنصب الرفيع.

الفريق الجديد قيد العمل

في الفترة التي حدثت فيها مجزرة عيد جميع القديسين، كانت العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية تعكس طيفاً من الغوامض والإبهامات تؤطّر خصمين إيديولوجيين يشغلهما التنافس على الكرة الأرضية، لكن تحكمهما ضرورة التعايش السلمي نتيجة قدرتهما كليهما على تدمير البشرية. لقد كنا نسعى لكي نهزم، أو على الأقل لكي نثبت، التحرك السوفييتي في أفريقية الذي لم نشهد له مثيلاً منذ التدخل المشابه في

الكونغـو قبل خمسة عشر عاماً: كمـا كنا نسعى لإتمام مفاوضات ضبط الأسلحة الاستراتيجية التي اتفقنا عليهـا قبـل عام في فلاديفوستوك. كذلك كنـا نشعر، بكل التصميم الذي كنا عليـه لمنع أي توسع للفلك السوفيتـي، أننا مدينون، فـي عالم فيه عشرات آلاف الأسلحة النووية، تجـاه شعبنا وحلفائنا بأن نبين أن أيـة مواجهـة عسكرية هي كالكي آخر الـدواء، وليس الاستراتيجية المفضلة ـ وهـو التزام كئيب على نحو خاص في السنة التي حدث فيها الانهيار في الهند الصينية، إضافة إلى أن جروح ووترغيت كانت ما تزال حديثة العهد.

وهكـذا، فـإن سياسـة المواجهة والتعاون فـي آن معاً مع خصـم كبير كانت هي التحـدي الماثل أمام مجتمـع ديمقراطـي وجد من الصعـب أن يتمثل النسبيـة الواضحة لسياسة كهذه بطريقتـه التاريخية في النظر إلى العلاقات الدولية على أنها لعبة أخلاق.

والحقيقـة ظهرت في الشهر الذي حدثت فيه مجزرة عيد جميع القديسين، كلتا الحالتين: تعقيد هذه الدبلوماسيـة ونطاقهـا الواسع. ففـي 8 تشرين الثاني، سلـم دوبرينين«رسالة شفهية» مـن بريجنيف إلى فـورد يقـول فيها إنه على استعداد لإنهاء مأزق«السالت» على أساس تقديم تنازلات من كلا الطرفين، كما يقتـرح أن ألتقي به في كانون الأول في موسكـو لهذا الغرض. في 10 تشرين الثاني أجاب فورد مقترحاً أن أقـوم أنـا بزيارة إلى موسكو في 19–18 كانون الأول. فوافق بريجينيف على الموعد في 134 تشرين الثاني (نوفمبر).

خـلال حـدوث تلك التبادلات، كانت القوات الكوبية والسوفيتية تصـل إلى أنغولا، فهل كان بريجنينف مخلصاً يا ترى في عرضه الخاص بالسالت أم تراه كان يحاول تهدئتنا في عملية استباقية لهجوم سياسي وعسكـري في أفريقية؟ من المؤكـد تقريباً أنه كان يفعلهما كليهما. يميل رجال الدولة، شأنهم شأن لاعبي الشطرنج، إلى تطوير خيارات ثم ينتظرون رد فعل الخصم قبل أن يقرروا المسار النهائي.

فـي 9 كانـون الأول، وبينما كنا نستكشف مع جيسـكار ديستان مسألة إدخال قـوات خارجية لمواجهة الكوبييـن، حذرنـا دوبرينين مـن أن ما يفعلـه السوفييت فـي أنغولا لا يتوافـق مع العلاقـات الأمريكية ـ السوفيتيـة القائمـة، كما اقترحنا القيـام بإجراءات مشتركة لإنهـاء الأزمة الأنغولية. بعـد يومين، توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ثم لم يستأنف إلا بعد يومين من قانون «تعديلات توني» الذي سنه مجلس الشيوخ وتخلـى فيـه عن ساحة المعركة للكوبيين. لكن في الاجتماع ذاته مع دوبرينين، أبدى الجانب الأمريكي أنه من غير الممكن التوصل إلى موقف سالت متفق عليه داخلياً. نظراً لأننا مرة ثانية طلبنا تأجيل رحلتي إلى الاتحاد السوفيتي مدة شهر.

تـرى هـل كان السوفيـت سيقذفون في المغامـرة الأنغولية لـو أن المفاوضات الخاصـة بإتمام اتفاق فلاديفستـوك قد جرت وفق الخطة، والقوانين الإصلاحيـة لجاكسون وستيفنسون لم تقض على الاتفاقية

التجارية؟ هل كانوا سيستمرون لو لم تمنعنا انقساماتنا الداخلية من تنفيذ مقاومتنا المخططة؟ هل كانوا سيتعاونـون لإيجـاد حل بعد أن وصل الكوبيون، لو أننا نفّذنا متطلبات أيّ توازن لسياسة القوة، حيث يتعين عليك معه أن تتمسك بطرفك الخاص في التوازن بكل تصميم؟.

بيد أنه من غير الممكن أبداً أن تعيد صنع التاريخ بالرجوع إلى الوراء، فمن الواضح أنني كنت أعتقد أن قدرتنـا على التوصل إلى محصلة أنغولية مقبولة فقد كانت مرتبطـة بالدبلوماسية الإجمالية لعلاقات الشـرق ـ غرب. لقد كان نقّادنا اليساريون ـ المسيطرون علـى الكونغرس ـ مصممين على تبديد جهودنا في أنغولا وهم يضعفون دفاعاتنا ويثيرون مسألة السالت بمعزل عن القضايا الأخرى كلها. في حين رفض خصومنـا اليمينيون كلاً من المواجهة في أفريقيـة والمفاوضات حول ضبط الأسلحة على حد سواء. لقد كانوا يريدون حرباً ضد السوفيت، دون الاهتمام بما إذا كان يتعيّن دعمها من قبل الكونغرس الماكفوفرني أم لا. وقـد ظلـوا يطالبون بأن على الانفراج أن ينتهي بوضع حد للسوفيـت. بحرماننا من الجزرة والعصا معاً، فقد حرم الكونغرس سياستنا من أي محتوى ما عدا البلاغة الخطابية.

علـى أن القـادة السوفييت لم يكونـوا أولئك العاطفيين. فمـع تفسخ الوضع الأنغولي، كنـا نستعد لما سيكون بكل وضوح ذروة المفاوضات حول السالت طيلة البقية الباقية من إدارة فورد. ولعله، بتأثير عقيدة الارتباط، كان علينا أن نتخلى عن المحاولة حين غدت الكارثة في أنغولا حتمية لا مفر منها. لكن كان يغدو تبنياً للشلل قاتلاً أن نوقف المفاوضات الخاصة بتنفيذ اتفاقية قمة لم يمض عليها عام تقريباً، وقبل فيها بريجينيف الإطار الأساسي الذي وضعناه للسالت.

الأكثـر من ذلك، وإثر التغييـرات الوزارية مباشرة، بدت الإدارة وكأنها تقـف صفاً واحداً خلف موقف متفق عليـه. ففـي 6 تشرين الثانـي اتصل بين نائب وزير الدفاع وليـم كليمنتز ورئيس هيئـة الأركان المشتركة، جورج بـراون، ليقدما اقتراحـاً هو إنهاء المأزق داخل حكومتنا، وانطلاقاً مـن تفسيرهما أن عزل شليسنجر هو علامة علـى تصميم الرئيس على إحداث تقدم في مفاوضات السالت، فقد اقترحا إتمام ما اتفق عليه في فلاديفستوك باعتباره اتفاقية عشر ـ سنوات بسقوف هي 2400 مركبة قاذفة و1320 سلاحاً صاروخياً محمولاً على مركبة كما كان متفقاً عليه، وأن توضع المنظومات التي تطورات الخلافات حولها ضمن اتفاقية خمس ـ سنوات منفصلة.

ولكـي أوضح تصميمي على أخذي بالحسبـان واحدة من شكاوى شليسنجر المبررة، دعوت جيمس ويد، ممثل وزارة الدفاع في مجموعة العمل داخل الوكالة، لكي يرافقني إلى موسكو، كما اقترحت تنسيقاً وثيقاً مباشراً بين ويد وهال سونيفيلدت وبيل هايلاند من أركان وزارتي بحيث تفقد جلسات مجلس الأمن القومي ماهيتها التصادمية.

لقـد سبق وشرحت في فصـل سابق القضايا الرئيسية قدر الإمكان مـع حجج، هي مقصورة على فئة محدودة، ومن منظور الزمن، يجفل لها المرء، هنا سأحاول إيجازها، رغم أن القارئ يمكنه أن يريح نفسه بتجاوز ذلك إلى حيث تستأنف القصة.

إحـدى القضايا المعنية هي القاذفة السوفيتية التـي دعاها الناتو«الباكفاير»، وهي طائرة فوق سرعة الصـوت ذات نطـاق عادي هو 3700 كم (فقط أكثر من 2000 ميل)، أي يزيد قليلاً عن ثلث نطاق قاذفتنا عابـرات القارات الـ ب 52. لم يكن البنتاغون، قبل اتفاقية فلاديفستوك، قد طرح مطلقاً القضية داخلياً، بل لم يكن قد أثارها مع السوفييت، الأكثر من ذلك أنه لم يكن قد جرى عرض الباكفاير بطريقة توحي أن هناك نية لإرسالها في مهمات عابرة القارات.

مـع ذلك، ومباشرة بعد اتفاقيـة فلاديفستوك، انطلقت الصيحات في الداخـل لإدخال الباكفاير في الإجماليـات السوفيتيـة الخاصة بالقاذفات الاستراتيجية (أي طويلة ـ المـدى). والحجة أنه إذا ما أعيد تزويدهـا بالوقـود، فإن بإمكان الطائـرة أن تصل إلى الولايـات المتحدة (وذلك ينطبـق، طبعاً على أية طائـرة إذا مـا أعيد تزويدها بالوقـود على نحو كاف)، أو طبقاً لبعض الافتراضـات، يمكنها أن تطير إلى كوبـا في مهمـات وحيدة ـ الاتجاه، وتهاجم الولايـات المتحدة في طريقها. ولما كان مـن المتوقع أن ينتج السوفييـت مايقـارب 400 قاذفة من طراز باكفاير، فإن الطلب المتعلـق بأخذها بالحسبان سيكون له أثر عملـي في تخفيض بقية القوات الاستراتيجية السوفيتية التي نوقشـت في فلاديفستوك بنسبة 16 بالمئة. فسـر السوفييـت هذا الاقتـراح الجديد بأنه حيلة لخـرق الاتفاقية، محتجين ـ ليس بغيـر حق ـ أنهم، في فلاديفستـوك، تنازلوا عـن طلباتهم السابقة إزاء تضمين قواتنا الإجمالية القـوات الاستراتيجية لفرنسا وبريطانيـا إضافـة إلى المنظومات الأمريكيـة ذات القواعد المتقدمة (صواريخ وقاذفـات) ـ وكلها ذات قدرات خاصة بالمهام الاستراتيجية أكبر بكثير من الباكفاير.

لقـد اعتبرت أن قضيـة الباكفاير قد اخترعت أصلاً لإيقاف المفاوضـات، وذلك لأسباب أخرى أبعد وأعمـق. لكن كان هناك قضايا حقيقية أيضاً. فاتفاقية فلاديفستوك كانت تتضمن فقرة تحدد الصواريخ السوفيتيـة «الثقيلـة» بـ 300. أما تعريف ما كان يشكل القذائف البالستية الثقيلة فقد كان بحاجة إلى وضع وتحديـد، بغية منع السوفييت مـن رفع درجة قذائفهم متوسطة المدى التي كانـت كل نسخة جديدة منها تصبح أكبر وأكبر.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت التكنولوجيا تبتكر أسلحة جديدة بإيقاع أسرع من إيقاع مفاوضات ضبط الأسلحة. إحدى هذه التكنولوجيات الجديدة هي الصاروخ المعترض (الكروز) الذي، هو بجوهره، طائرة بـلا طيـار. سنة 1973، كان البنتاغون يريد إسقاط هذه الصواريخ مـن ميزانية الدفاع خشية أن تنافسن مع قلة الأرصدة، مشروع القوات الجوية ذا الأولوية حينذاك ـ القاذفة ب 1 ـ وغواصات التريدنت الخاصة بالأسطـول البحـري. وقد رفعت توصية إلـى نيكسون أوصيه فيها بأن يتجـاوز البنتاغون لكي يحافظ على الخيـار الاستراتيجـي وعلى شيء للمساومة. غير أن القذائـف المعترضة طرحت مجموعة جديدة وكاملة مـن المشكلات بالنسبة إلى مفاوضي ضبط الأسلحـة، فمداها يصعب التحقق منه أصلاً نظراً لأن كل ما

يحتاجـه المـرء لزيادة ذلك المدى هـو أن يضيف خزان وقود آخر إلى الصـاروخ أو يستخدم رأساً حربياً أخف. الأكثر من ذلك أنه كان بالإمكان إطلاقها من السفن، من الطائرات أو من البر.

أخيراً، كانت كل فقرة من فقرات الاتفاق الأساسي تتطلب إجراءات تحقق تفصيلية.

تلـك القضايـا كان على مجلـس الأمن القومـي أن يتعامل معها مـن خلال لجنة فرعيـة دعيت بهيئة التحقـق، وهي هيئة تتألف مـن ممثلي الوكالات المعنية بالأمر على مستوى أمين سر المعاون. أما بالنسبة إلى القضايا الهامة فيحضر رئيس الإدارة.

لكـن سرعـان ما بات واضحاً أنه على الرغم من أن النزاع الخفيف كان قد خف أكثر بعد مجزرة عيد جميع القديسين، فإن جوهر المواقف كان قد قسا وتصلب. السبب هو أن الاعتراض النهائي على السالت لـم يكن تقنيـاً. وغالباً ما كانت القضايا التقنية هي الذريعة لمجموعة مـن الاعتراضات أكثر تعقيداً: بأن عملية «السالت» يمكن أن تطمئن الديمقراطيات الغربية وتغدو الوسيلة التي قد يعمل الاتحاد السوفيتي من خلالها لأن يراكم تدريجياً تفوقاً استراتيجياً حاسماً، وربما حتى مقدرة على توجيه الضربة ـ الأولى.

لقـد كان لـدى النقـاد المعتنقين لوجهات نظـر كهذه اهتمام راسـخ بالتقليل من أهميـة المفاوضات ومصداقيتهـا. إذ كان ريتشـاد بيـرل، مساعـد جاكسـون الرئيسـي، بارعـاً علـى نحو خاص فـي التذرع بالانتهـاكات السوفيتية أو طرح قضايا معقدة وعويصـة إلى حد يصعب معه الرد عليها، وهو ما أسهم في خلق جو عام من عدم الراحة.

إحـدى الطرق للوقوف في وجـه ضبط الأسلحة كانت وضع معاييرها للنجـاح من المستحيل تطبيقها أصلاً. وإحدى الخطط التي هي من هذا النوع أنه ينبغي الحكم على السالت من خلال قدرتها بذاتها على حـل أي مشكلات استراتيجية تواجـه الولايات المتحدة بما في ذلك المشـكلات التي نجمت عن قراراتنا أحادية الجانب. وكان يدخل في ذلك الباب مختلف الاقتراحات الخاصة بـ «ثقل ـ القذف المتساوي». ولما كانـت القذائـف السوفيتية كبيرة وقذائفنا صغيرة حسب الخيارات التي اختارها كل طرف من جانبه فقد كان هناك ثلاثة طرق فقط لتحقيق هذا الهدف:

1 – مضاعفة قوتنا ثلاث مرات مع بقاء قوة السوفييت دون تغير.

2 – تخفيض السوفييت لقواتهم إلى الثلث مع بقاء قواتنا دون تغير.

3 – إعادة هيكلة السوفييت لقواتهم بحيث تماثل قواتنا.

راح المسؤولـون الرئيسيون في البنتاغون، وقد خفضت معنوياتهم المجادلات الدائرة في الكونغرس، وإدراكهـم أن أي اتفـاق يتم فسيخضع لأشد التمحيصات دقة، يناورون للخروج من خط النار، فيما سقط مفهـوم التنازلات المتوازنـة ضحية لهذه العملية. إذ غدا الكونغرس ووسائـل الإعلام، وعلى نحو متزايد،

يطالبان بضرورة الحفاظ على برامج تسليحنا كلها وفي الوقت نفسه اختصار البرامج السوفيتية اختصاراً شديداً.

لقد ضخم هذه الصعوبات الخطأ الكبير الذي ارتكبه نيكسون في اختياره لأعوانه في إدارته الثانية. ففي نهاية فترته الأولى استجاب نيكسون لاقتراح قدّمه هنري جاكسون، الذي كان حينذاك ما يزال يُعدّ حليفاً، في تعيين صقور لاخلاف عليهم لرئاسة وكالة ضبط ونزع الأسلحة في الولايات المتحدة. وهكذا، أصبح فريد إكلي المدير، الذي جاء فيما بعد بجون ليهمان معاوناً له وبالجنرال إدروني مفاوضاً رئيسياً.

لقد كنت أعرف وأحترم المعيّنين الجدد منذ وقت طويل، إذ كان جون ليهمان، قد عمل معي في أركان الأمن القومي سنوات عدة، وكنت أعلم أن نظرتهم إلى الخطر السوفيتي قريبة من نظرتي، لكنهم كانوا مناسبين أكثر للخدمة في البنتاغون حيث خدموا، بالحقيقة، بعد ذلك وبتميز كبير في إدارة ريغان. لقد كانوا يتعاطفون تعاطفاً شديداً مع وجهة نظر المحافظين الجدد، وكانوا يؤيدون المواقف التي تصل إلى حد مطالبة السوفييت بإعادة هيكلة قواتهم والتخلي عن الباكفاير أو تحديد عددها دون أي مقابل هام من جهتنا.

تنجح العملية المكتبية في واشنطن بناء على الإجراءات المناوئة، وبإمكان الرئيس أن يعمل على نحو أفضل إذا ما اتخذ موقفاً وسطاً بين وجهات النظر المتصارعة. وإلا سيكون مضطراً إما لأن يصدق على إجماع الرأي وإما ليصبح يصبح، حين يختلف معه، معزولاً شعبياً دون شبكات أمان.

ذلك ما حدث في نهاية إدارة نيكسون وخلال رئاسة فورد فيما يتعلق بضبط الأسلحة. ففي جميع المناقشات المكتبية كانت وكالة ضبط ونزع الأسلحة تضع نفسها إلى يمين البنتاغون وكانت وزارة الخارجية وأركان هيئة الأمن القومي قد أصبحوا المناصرين الوحيدين لعملية ضبط الأسلحة مبررين ذلك انطلاقاً من أسس جيوسياسية. لكنهم لم يكونوا ذوي موقف عام منطلق من استراتيجية عسكرية. في تلك الظروف كانت العسكرية لصيقة بالتخطيط القائم. وقد تحولت اجتماعات مجلس الأمن القومي إلى سياسة من التجرؤات البيروقراطية على الرئيس.

ذلك المأزق كان بالإمكان التغلب عليه فقط بقرار رئاسي صارم لدفع الاتفاق قدماً، يدعمه تأييد شديد وثابت من وزير الدفاع. وهو الأمر الذي لم يكن رامسفيلد مستعداً لتقديمه. لكن سواء أكان يختلف مع جوهر المفاوضات القائمة أم يفكر بأنه من غير الحكمة أن يتخذ خطوة مشاكسة كهذه في سنة الانتخابات (وهي وجهة نظر محترمة تماماً)، فإنه بالحقيقة قد سمح وشجع فعلياً أن تجري العملية البيروقراطية في الرمل.

لم تتوصل اجتماعات هيئة التحقق إلى نقطة القرار قط. فقد وضع سيل من الخيارات أمام تلك الهيئة تشترك كلها بميزة خاصة واحدة هي ما من خيار سوى ذاك الذي يقضي بتحديد عدد الباكفاير

دون مقابل من جهتنا، والذي كان يحظى بموافقة وزارة الدفاع. وبما أنه كان قد طلب إلى الرئيس أن يترأس جلسة هي أشبه بندوة ضبط أسلحة في معهد أكاديمي، فقد كان هناك وفرة من الأفكار لكن لا سياسات. ولو أراد فورد أي خيار آخر غير تحديد عدد الباكفاير، لكان عليه أن يفرضه.

وللخروج من المأزق، اقترحت في 26 تشرين الثاني أن تراجع هيئة التحقق الخيارات كلها حتى 9 كانون الأول ثم تقدم توصية بذلك. وافق رامسفيلد على الإجراء لكن مع الإشارة إلى أنه سيكون في أوروبا لعقد اجتماع لمجموعة السياسة الدفاعية في الناتو. فاقترحت أن تنتقل هيئة التحقق وتعقد اجتماعها في أوروبا في 11 كانون الأول، نظراً لأن الموظفين ذوي العلاقة كلهم سيكونون هناك على أية حال من أجل اجتماعات الناتو نصف السنوية. في البداية وافق رامسفيلد لكن بعدئذ أصر على أن تتم الاجتماعات كلها في واشنطن التي لم يكن سيعود إليها قبل 14 كانون الأول. ونظراً لأنه بعد اجتماع هيئة التحقق سيكون هناك اجتماع لمجلس الأمن القومي، فقد كان هذا يعني أن المفاوضات في موسكو لا يمكن أن تبدأ قبل 21 كانون الأول، مع افتراض أن هناك أملاً بإيصال العملية إلى نتيجة في اجتماع واحد لكل مجموعة. لهذا، فكرت أنه من غير الحكمة الاعتماد على خطة محشورة جداً أو التفاوض في موسكو والوقت الميت لعيد الميلاد يلوح أمام أعيننا. والنتيجة هي أن الرئيس في اجتماع 9 كانون الأول الذي عقده مع دوبرينين والذي حذر فيه الزعماء السوفييت من أن سلوكهم في أنغولا يهدد الانفراج بالخطر، لم يكن قادراً على الجمع بين العصا والجزرة ووجد نفسه مضطراً لأن يطلب تأجيل زيارتي إلى موسكو شهراً واحداً.

ثم تبين أنه قرار قاتل. فلو بقيت رحلتي كما كان مخططاً لها، لكانت قد سبقت التصويت على «تعديلات تووني». كما كان في نيتي أن أطلب إلى بريجينيف إنهاء الجسر الجوي إلى أنغولا إنهاء دائماً (هو الذي كان معلقاً تعليقاً مؤقتاً إثر اجتماع فورد مع دوبرينين). والطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية بسحب القوات الأجنبية كافة بما فيها ـ وعلى الأخص منها ـ القوات الكوبية. ولعل موسكو كانت ستعطي قيمة كبيرة للآثار التي يمكن أن تتركها إعاقة مفاوضات السالت التي تجري في الوقت نفسه. وبناء على المذكرة السوفيتية الميالة للمصالحة حول أنغولا تاريخ 18 كانون الأول، فقد كان هناك فرصة واحدة على الأقل للتوصل إلى نتيجة كهذه.

لكن، للأسف، التاريخ لا يسمح بالنهايات المتعددة. فربما تقدم مواضيع مهمة للتخمين، لكن من غير الممكن أبداً أن تقدم السيناريو البديل مطلقاً. ما حدث هو أنه في الوقت ذاته الذي كنت أخطط فيه لأن أكون في موسكو، سنَّ الكونغرس قانون «تعديلات تووني» الذي يضفي الشرعية على الانتصار الكوبي في أنغولا. (وإنني ملزم بالاعتقاد أنه حتى كونغرس ماكغوفرني لم يكن ليفعل هذا ووزير خارجيته في موسكو. إذ لن يكون هنالك شيء بعد ذلك، يمكنني التحدث عنه مع السوفييت. ومع انتصار القوات الكوبية والسوفيتية في أنغولا، كان السياق الجيوسياسي للسالت قد ولّى. فقانون «تعدلات توني» لم يحكم

علـى أنغـولا بالهلاك فحسب بـل كان أيضاً علامة نصـر لأولئك الذيـن كانوا يريدون تفكيـك سياستنا، سياسية الشرق ـ غرب. إنهم، بخلقهم حالة كهذه من الضعف الجيوسياسي، دمروا الظرف السيكولوجي الخاص بالمفاوضات مع الكرملين.

كذلـك لـم يخدم التأجيل فـي تحسين مناقشاتنا الداخليـة المتعلقة بالسالت. إذ لـم يقدم اجتماعان لمجلس الأمن القومي عقدا في كانون الثاني إلا القليل، إضافة إلى المزيد من التعقيدات للخيارات القائمة. ففـي الصباح ذاته الـذي سافرت فيه إلى موسكو، كان لا بد من عقد اجتمـاع لمدة ساعتين لمجلس الأمن القومي لاتخاذ موقف رسمي، حيث قطع فورد الشك باليقين حول خيارته، حين خاطبني أمام زملائنا:

«إنك ذاهب إلى هناك، ليس للإيقاع في ورطة، بل للتوصل إلى اتفاق.. الرحلة مطلوبة ومرغوب فيها. ليس هناك شك في ذلك، وعدم الاتفاق هو الاحتمال الأسوأ».

بيد أن هذه الأولويات الرئاسية لم تجد صدى لها في مناقشات مجلس الأمن القومي الذي تقيأ وجهات النظـر المألوفـة. فقد قدم البنتاغون علـى أنه خيار رقم 4 موقفـه المألوف من اعتبـار الباكفاير قاذفة استراتيجية. ولكي يبين شيئاً من المرونة، اقترح أيضاً الخيار رقم 4 المعدل الذي يتيح للسوفييت (ولسبب مبهـم ذاع فـي ضبـاب الأيام) إمكانية تفـادي العد مهما يكن قـد أنتج من الباكفاير عنـد انتهاء اتفاقية سالـت المؤقتة سنـة 1977، ربما 100 إلى 120 قاذفة. وفي النهاية، ظهر الخيـار رقم 3 الذي كان يوازن، فـي فتـرة اتفاقية الخمس ـ سنوات التي تنتهي سنة 1982، بين 300 باكفاير والحق في امتلاك 15 صاروخ كروز يصل مداه إلى 2500 كم على متن كل سفينة من سفن السطح الخمس والعشرين، أو ما يشكل عدداً إجمالياً هو 375 صاروخاً.

قـرر فورد أن يضع أمامه كل خيار من الخيارات. ثم جاءت التعليمات بأن أحاول تقديم الخيار 4 أولاً، ثـم الخيـار 4 المعـدل وإذا رفض هذان كلاهما ـ كما كنـت أعتقد متيقناً ـ أقدم الخيـار 3 لكن فقط بعد استشارة واشنطن، وقد صاغ فورد القرار على هذا النحو:

بعد أن يفاوض هنري يوم الأربعاء على أساس الخيار رقم 4 والخيار رقم 4 المعدل ويتكون لديه إحساس تـام فيما يتعلق بمواقفهم وردود أفعالهم، طبقاً لإجراءاتنا المتفق عليها، سوف يتصل معي مساء الأربعاء بتوقيتنـا، وبناء علـى تلك التعليقات سوف أجتمع ببيل كليمنتز، والأميـرال هولوي، وفريد إكل وبيل كولبي لنناقش مضمون اتصال هنري. بعد ذلك الاجتماع نتوقع المضي إلى الخيار3.

ثـم أضـاف أنه سيكون «مفيدا على نحو خاص» إن استطعنا إقنـاع بريجينيف بتخفيض سقف القوات الاستراتيجيـة إلى 2300. وحسب ما قاله الرئيس. فـإن الجنرال براون ـ الذي كان حاضراً ولم يعترض ـ كان قـد وافـق على أن التوازن بين 300 و400 باكفاير وعدد مساو من صواريخ كروز على السفن السطحية سيشكل «صفقة جيدة» .

لقـد كانـت تجربة مهينة. إذ كنت قد فاوضـت باسم الولايات المتحدة طيلة سبـع سنوات، وكان لدي دائمـاً الحرية في استخدام حكمي وفق مقاييس كان يضعهـا الرئيس بعد استشارة مجلس الأمن القومي. إضافـة إلى ذلك، أن تنسحب من موقع إلـى موقع هو انتهاك لكل مبدأ تفاوض أؤمن به. مثل هذا التكتيك السلامي (ضرب من السجق ويقصد به المتقطع) يضمن بشكل مؤكد تقريباً الوصول إلى طريق مسدود، لأنه يغري المفاوض الآخر في كل قطعة منه بأن يعرقل المفاوضات لكي يرى ما يوجد في القطعة التالية.

كذلـك لـم يكن قد طُلب إلي قط أن أقدم تقريراً، قبـل تقديم الخيار الذي وافق عليه الرئيس ومجلس الأمـن القومي من قبل. لقد تركني ذلك أبـدو وكأنني معزول في واشنطن وضعيف في موسكو: معزول في واشنطـن، غـذ رغم عـدم واقعية الخيار رقم 4، الـذي كان قد عرض طوال أكثر مـن خمسة عشر شهراً، فـإن الإخفاق في إنجازه يمكن أن يسبب لي الملامة لافتقـادي للتصميم، وضعيف في موسكو لأن المكتب السياسـي هنـاك لم يرنـي قط بهامش حريـة محدود إلـى تلك الدرجـة، بحيث يقتصـر دوري على دور الرسول.

على أن الممارسة كلها كانت مثالاً جميلاً عن المناورة داخل ـ منطقة الحزام. إذ بدلاً من إعطاء زخم للمفاوضـات كانت عملية مجلس الأمن القومي قد تحولت إلـى سترة ضعيقة ألبسها، وكان خياري الوحيد هو أن أستقيل أو أمضي قدماً.

ولأنني، قبل بضعة أيام فقط، كنت قد وعدت فورد بأن أخدم معه البقية الباقية من فترة رئاسته، فقد انطلقت إلى موسكو مساء التاسع عشر من كانون الثاني، 1976، وفي نفسي هواجس خطيرة، فلا الظروف الدولية ولا الظروف الداخلية يمكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه.

نهاية مفاوضات الشرق ـ غرب :

في ذلك الوقت، كانت الزيارات إلى موسكو تتبع بروتوكولاً معيارياً، فالخبير المتمرس أندريه غروميكو يستقبل جماعتي في المطار ثم يرافقنا إلى المضافة الرسمية في الجانب الغربي من المدينة قرب جامعة موسكو.وفـي الطريق، نتبادل أفكاراً أخرى ـ دقيقة علها تساعد في صياغة المفاوضات التي سنشرع بها، فـي هـذه المناسبة، ذكر غروميكـو أن الباكفاير باتت قضية كبيرة لدى المكتـب السياسي لأن بريجينيف كان قد ترك في فلاديفستوك الصواريخ والقاذفات في قواعدنا ـ المتقدمة حرة تتحرك كيفما تشاء دون أن يطلب تنازلات مماثلة من جانبنا. ثم وعد بأن بريجينيف رغم ذلك سيكون لديه شيء جديد يقوله وأن جهوداً جدية ستبذل لفتح الطريق المسدود.

فـي صباح 21 كانون الثانـي، استقبلنا بريجينيف في مكتبه الأشبه بالكهـف في الكرملين. وقد أدخل رجال الإعلام أولاً، ثم ظهر بريجينيف مع فريقه المفاوض، ومن ضمنه الجنرال ميخائيل كوزلوف، النائب الأول لرئيـس الأركان، كان بريجينـف يرتدي بذلة زرقاء أنيقة، وقميصاً أزرق، وعقدة مخططة ـ بالأحمر

وأربعة أوسمة، تعرِّفنا به على أنه بطل للاتحاد السوفيتي، كذلك بطل للعمل الاشتراكي، حائز على جائزة لينين للسلام وجائزة جوليوت ـ كوري.

مـع دخـول الوفـد الأمريكي، حـاول بريجينيـف أن يخلق جواً مـن المرح:«هذه هي حلقـة الربط بين الصحفييـن الأمريـكان والسوفييت مثل وسويوز وأبوللو» . ولعل المسائل كانت ستبقى حيث هي لو لم يعمل أحـد الصحفيين علـى خرق القواعد المتبعة في أخـذ صور للمناسبة بطرحه سـؤالاً. إذ كان على الحوار التالي أن يرتهن العلاقة السوفيتية ـ الأمريكية طوال البقية الباقية من رئاسة فورد:

- المحرر: هل ستكون أنغولا بين الموضوعات المطروحة؟
- بريجينيف: لا أسئلة عن أنغولا. أنغولا ليست بلادي.
- غروميكو: دائماً يتم تبني جدول الأعمال باتفاق مشترك.
- كيسنجر: إذاً، أنا سأناقش الموضوع.
- بريجينيف: أنت ستناقشه مع سونينفيلدت. ذلك سيضمن اتفاقاً كاملاً. فأنا لم أره قط يختلف مع سونيفيلدت.

بمثل هذا الفرك علناً لأنوفنا على هزيمتنا في أنغولا، رغم أنها منزلة - بالنفس ذاتياً، قضى بريجينيف على كل ميل، أياً كان، لدى الولايات المتحدة لعقد اتفاقات مع الكرملين. كما كان ذلك غير ضروري البتة، إذ كان بإمـكان بريجينيـف، إن هو أجاب أصلاً، أن يستخدم الـرد التقليدي في أن كل جانب حر في طرح الموضـوع الـذي يشاء. ثم ما إن غـادر المصورون، حتى افتتح بريجينيف الجلسـة، ناسياً على ما يبدو ما فعل، بنقاش كئيب نوعاً ما حول «العقدة التي اشتدت» في العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية:

«د. كيسنجر، لن أكون مخطئاً إن قلت إنك تعلم علم اليقين أن الاتحاد السوفيتي ـ حكومة وحزباً وأنا نفسي ـ يفضل علاقات أشبه بعلاقات ـ العمل الحقيقية مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنطاق العريض للمسائـل كلها. ثم أنا لا أدري ما الأسباب التي تقـف وراء طرح الاعتراضات وتقديم الاقتراحات المعقدة للغاية». بهذا سحب بريجينيف ما كان قد قاله للصحفي:

«د. كيسنجر، ليس هذا أبداً اجتماعنا الأول، فقد كان لنا اجتماعات أخرى، وهناك تقليد حسن ترسخ منـذ الماضـي ألا وهو أن نتبادل بصراحة وجهات النظر فيما بيننا مهمـا كانت القضايا المطروحة. هنا أود أن أقترح أن نناقش اليوم المسائل التي لدينا وأياً كانت، بالروح ذاتها» .

ولعلـه كان سيغـدو أفضل بكثير بالنسبة إلـى الحالة المزاجية في واشنطن، لـو كان بريجينيف قادراً أن يحمل نفسه على قول ذلك أمام وسائل الإعلام، أما جوابي فقد كان التأكيد على الأهمية التي يعلقها فورد على توقيع اتفاقية السالت، لكن قبل الانتقال إلى الأسلحة الاستراتيجية، اختتمت بتحذير شديد حول أنغولا:

obeikandl.com

«من غير المعقول بالنسبة إلينا، أن يقدم بدل في نصف الكرة الغربي بغزو فعلي لأفريقيا، الأكثر من ذلك أن دعم الاتحاد السوفيتي لهذه القوة الكوبية يخلق سابقة لا بد للولايات المتحدة من مقاومتها، لقد جعلناه مبدأ أساسياً في علاقتنا ألا وهو أن على القوى العظمى أن تمارس الكبح والضبط لا أن تسعى من أجل فوائد أحادية الجانب. فإن كان قد تم التخلي عن ذلك المبدأ، فإن ما ينتظرنا هو سلسلة من الأفعال وردود الأفعال مع الاحتمال بالوصول إلى عواقب وخيمة» .

مرة ثانية، وبنوع من اللف والدوران، احتج بريجينيف بأن الاتحاد السوفيتي لم يفعل أكثر من تقديم الأسلحة إلى حركة تحرر صديقة. وذلك ليس سبباً يدعو لمعاملة اتفاقية فلاديفستوك كقصاصة ورق. فأنهيت النقاش بتحذير آخر حول نزعة المغامرة:

«علي أن أقول لكم بكل صراحة، إن إدخال القوات الكوبية إلى أنغولا مدعومة بالأسلحة السوفيتية مسألة نعدها غاية في الخطورة. كما أوافق على أنه ينبغي أن نستعد للعمل فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية. لقد عملنا خمس سنوات تقريباً في هذا المجال، فإن لم نكمل عملنا، فسيكون على من يخلفنا أن يفعل ذلك، إننا سنعمل بكل جد لاستكمال الاتفاقية التي أنجزناها في فلاديفستوك تلك التي لا نعتبرها قصاصة من ورق» .

بهذا انتقالنا إلى موضوع التفاوض الذي جاء بي إلى موسكو، وكما هي التعليمات، قدمت الخيار رقم 4. ثم، كما تنبأت، رفضه بريجينيف. ونظراً لأنه كان هناك فقرات كثيرة وكان لا بد من قدر كبير من التوضيح، فقد استغرقت العملية ثلاث ساعات تقريباً. امتدت من الساعة 11.00 حتى الساعة 2.00 بعد الظهر. أما بالنسبة إلى الباكفاير، فقد أكد بريجينيف أن شعاع حركتها (نصف القطر) هو 2200 كم أو 1400 ميل تقريباً. وقد عرض ألا يوافق على تغيير مزايا الطائرة ولا على مداها خلال الفترة الزمنية للاتفاقية (والرقم الذي قدمه بريجينيف كان فيما بعد موضع نزاع حاد في واشنطن). لقد تحقق تقدم حسن فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة التي سبق وناقشناها بشكل محدد في فلاديفستوك، كما تم الاتفاق على تعريف ما يشكل الصاروخ الثقيل، وأقر عدد من قضايا التحقق أيضاً.

أخيراً، وفي نهاية اليوم الأول، توصلنا إلى النقطة التي كان يمكننا أن نبدأ بها. لقد كان باستطاعتنا، وبكل يسر، أن نحدد رد الفعل السوفيتي على الخيار 4 وبدائله ـ كما كنت قد اقترحت بالحقيقة ـ من خلال تقديمه في المفاوضات الرسمية التي جرت في جنيف أو إعطائه إلى دوبرينين مسبقاً.

كان الوقت قد حان لاتخاذ الخطوة التالية كما تصورناها في اجتماع مجلس الأمن القومي. إذ طلبت الإذن لتقديم الخيار رقم 3 ــ أي، موازنة الـ 300 باكفاير بـ 375 صاروخ كروز. على أنه لم يسبق لي في أية زيارة سابقة إلى موسكو أن كنت مضطراً لأن أقول للسوفييت: إنني بحاجة للتشاور مع واشنطن قبل المضي قدماً، لاسيما أن المفهوم الأساسي للخيار 3 لم يكن فيه أيُّ إبهام، ولم نكن قد تفاوضنا إلا ست ساعات فقط.

دلّلت الإجابة التي جاءت من واشنطن على أن خطأ بيروقراطياً جديداً ظهر خلال الثماني والأربعين ساعة التي مضت على مغادرتي، إذ أنني لم أتلق تعليمات بل قنبلة. وبدلاً من التصديق الصوري على الخيار رقم 3 الذي كان فورد قد توقعه، واجه فورد تغييراً كاملاً ومفاجئاً من أركانه فيما يتعلق بالمواقف التي تم تبنيها قبل ثمان وأربعين ساعة فقط وبحضوره. جوهر الخيار 3 هو الموازنة بين الـ 300 باكفاير ومنصات صواريخ الكروز الـ 375 على 25 سفينة سطحية في اتفاقية مؤقتة مدتها خمس سنوات وتبدأ سنة 1977، ولم يكن هذا ليحددنا كثيراً، نظراً لأننا لم نكن ننوي نشر صواريخ الكروز قبل 1980.

على أية حال، ما كانت تدل عليه البرقية القادمة من واشنطن هو أن البنتاغون تخلى عن اهتمامه الشديد سابقاً بصواريخ الكروز التي تطلق من السفن. رغم أن الجنرال براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة كان قد قدم هذا الجواب عن سؤال مباشر وجهه فورد في اجتماع التاسع عشرة من كانون الثاني:

«فورد: عملياً، كم سفينة سطحية تفكر الآن بنشرها مع صواريخ كروز؟

– براون: ليس هناك أكثر من 200 سفينة يمكنها الآن أن تحمل مثل صواريخ الكروز هذه» .

والآن، بعد ثمان وأربعين ساعة فقط، كان ثمة انقلاب كلي، فرئيس العمليات البحرية، الأميرال جيمس هولوي، الذي يعمل رئيساً لهيئة الأركان المشتركة بدلاً من الجنرال براون (الذي كان مسافراً هو ورامسفيلد) أنكر أن يكون هناك أي اهتمام بصواريخ كروز التي تطلق من السفينة فالبحرية كما قال هولوي على ما يبدو، ضد أي اتفاق يحددها بـ 375 صاروخاً يطلق من السفن، نظراً لأنها لم تكن تخطط لصنع ذلك المقدار الكبير، هذا إن كانت تخطط لصنع أي صاروخ أصلاً. بذلك منح الخيار رقم 3 السوفييت 300 باكفاير لقاء لا شيء. وقد كتب سكوكروفت في تقريره:

«لقد جئت لتوّي من اجتماع لمجلس الأمن القومي دام ساعتين، اجتماع لا يمكنني وصفه إلا بأنه عجيب غريب. إذ استهله الرئيس بموجز جيد عن المكان الذي نقف فيه، مشدداً على التنازلات السوفيتية ومزايا طريقتك في التعامل مع الباكفاير وصواريخ الكروز في اتفاق يحدد بخمس سنوات. بعدئذ سأل الأميرال هولوي: ما هو البرنامج البحري بالنسبة إلى عدد قاذفات الصواريخ الكروز في كل سفينة؟.

حينذاك انطلق هولوي بتعليق لايصدقه العقل عن عدم مقبولية الصفقة المقترحة التي توازن بين الباكفاير وصواريخ الكروز التي تطلق من السفن، مقرراً أنه لا يوجد في الولايات المتحدة برنامج لصنع صواريخ كروز تطلق من سفن سطحية وأن البحرية تضع في تصورها دائماً استخدام الغواصات كمنصات لإطلاق صواريخ الكروز، وأن أول رصيد مالي لتطوير قدرات صواريخ الكروز التي تطلق من السفن لن يبرمج حتى 1978، وأن الحد الأعلى لنشر سفن كهذه حتى 1982 يمكن تحديده بست سفن (صواريخ ضاربة نووية) .

وإثر حث شديد من كليمنتز (نائب وزير الدفاع)، اعترف فيما بعد أنه من الممكن أن يصل الرقم إلى 15 سفينة، إذا ما أعيدت هيكلة البوارج من نوع سبراونس، لكنه شتم تلك الطريقة باعتبارها تحط كثيراً من مكانه السبراونس بالنسبة إلى المهام الأخرى. ثم قال، بفيض من الكلام تقريباً، إنه غير متأكد من أن لصاروخ الكروز المحمول على السفن كمفهوم أية قيمة على الإطلاق.

بعد الاجتماع، كان الرئيس أشد غضباً من أية مرة رأيته في حياتي. إذ تحدث بصخب عن عدم التجانس الكامل مع مواقف وزارة الدفاع السابقة، قائلاً: إن رامسفيلد وبروان نفسيهما حاولا كثيراً جداً أن يحصلا على المال الإضافي الضروري عندما أخفقنا في التوقيع على اتفاقية السالت وثارا غضباً كي يذهبا إلى مركز كنيدي. إنها كارثة كبرى وأنا حقاً لا أدري أين نقف الآن».

غير أنني كنت أعلم أين أقف أنا. إذ كان علي أن أواجه بريجينيف خلال بضع ساعات من الزمن بلا أية تعليمات عن الخيار رقم 3 وعكس حتى للخيار 4 الذي كان يتضمن حظراً ـ قدمه مستشارو الرئيس ـ على صواريخ الكروز التي يزيد مداها عن 600 كيلومتر في الغواصات.

وكانت البرقية التي أرسلتها بوصفها رداً أهدأ مما كنت أشعر فعلاً:

قرأت لتوي تقريرك حول اجتماع مجلس الأمن القومي. ثمة نقاط عدة أود أن أؤكد عليها بشدة للرئيس. أولاها هي أننا كنا قد أعددنا اجتماعين لهيئة التحقق وأربعة لمجلس الأمن القومي اتفقنا فيها على الخيارات التي قدمت.

الثانية هي أن الرئيس وافق، بناء على إلحاح جماعة الدفاع، على أن يتضمن الخيار رقم 4 حظراً على صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات بمدى يزيد عن 600 كم، وقد قدم هذا للسوفييت خطياً، لهذا لا يمكننا ببساطة أن نتملص منه.

الثالثة هي أن الرئيس وافق على الخيار رقم 3 كخيار احتياطي بما في ذلك الأعداد المتعقة بصفقة الباكفاير / السفن السطحية:

فرد سونينفيلدت وهايلند، وهو حينذاك نائب سكوكرفت برسالة أكثر عاطفية، أضعها في الحواشي، كي أقدم نموذجاً عن الحالة المزاجية للوفد الأمريكي في موسكو[7].

في هذه الظروف، كان اجتماعي مع بريجينيف في 22 كانون الثاني 1976، والذي دام من الـ 6.50 إلى 9.30 مساء، واحداً من أصعب لحظات خدمتي في الحكومة. فقد كان علي، وليس لدي أيُّ اقتراح أقدمه على الإطلاق، أن أركز على استكمال المعايير الأساسية لاتفاقية فلاديفستوك، تاركاً جانباً قضية الباكفاير، ولقد أنجزنا، في زمن أقل استعاراً، ما سوف يحتفى به باعتباره اختراقاً هاماً.

- لقد حُلّت مشكلة صواريخ الكروز في القاذفات الثقيلة بالموافقة على أن تعدّ كل طائرة فيها صواريخ كروز ضمن العدد الإجمالي للصواريخ عابرة القارات وهو 1320، بغض النظر عما تحمل من صواريخ كروز ذات مدى فوق الـ 600 كم.
- تحظر صواريخ الكروز ذات المدى الذي يتجاوز الـ 600 كم على الطائرات ما عدا القاذفات الثقيلة كما على الباكفاير.
- تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الصواريخ الثقيلة.
- تم التوصل إلى تحديد التوسع المسموح به للمباني الإسطوانية محكمة الإغلاق والخاصة بالتحديث.
- وافق السوفييت على تحديد القواعد التي يتم وفقاً لها اعتبار كل قاذفة، ما إن تجرب مرة مع قذيفة عابرة قارات، على أنها قاذفة عابرة قارات حتى وإن كانت تحمل رأساً حربياً واحداً. على أن بريجينيف وافق، قبل كل شيء، على تخفيض إجماليات فلاديفستوك إلى «2300 أو ما دون» الذي كنت واثقاً من أنه كان يعني 2200، فكتبت هذه النتائج إلى فورد مستنتجاً:

أنه ربما كان باستطاعتي أن أتدّثر بالاتفاقية في الظروف العادية. وعلى ضوء المناقشات التي جرت في واشنطن والتي ذكرها برينت، ليس باستطاعتي أن أمضي أبعد من القول إن هذه مبادرة بنّاءة من جانب بريجينف، عليَّ أن أذكرها، كما يتعين علينا أن نرد خلال أسبوعين أو ثلاثة، وبناء على الارتباكات الكثيرة التي حدثت في اجتماع الأمن القومي، لم يكن لدي خيار سوى أن أدع الفرصة لاستغلال هذا الاختراق تفلت مني.

ما تبقى لنا أساساً هو ما إذا كان السوفييت سيوافقون على تحديد الباكفاير مقابل بعض التحديدات التي ستوضع على قذائف الكروز التي تطلق من السفن (الخيار رقم 3). كما أن خطط التحقق الخاصة بكل هذه الاتفاقيات ستتطلب مناقشات تقنية.

وقد كان هناك نقاش موسع مع غروميكو حول المسائل السياسية، أوجزت خلاله وجهة نظرنا حول أنغولا مرة ثانية:

عندما يكون هناك عشرون رحلة طيران أسبوعياً من كوبا إلى أنغولا بطائرات سوفيتية، ومئتي جندي كل يوم من كوبا إلى أنغولا، لا يكون ذلك بالأمر الذي يمكن للحكومة السوفيتية أن تقول ببساطة: إنه لا يهم الاتحاد السوفيتي...

وهي لن تكون المرة الأولى في التاريخ أن أحداثاً لا يمكن لأحد أن يشرحها فيما بعد قد تؤدي إلى عواقب لا تتناسب مع أهميتها بذاتها» .

وهكذا، انتهت زيارة موسكو التي طال – انتظارها بنوع من المفارقة: نجاح فيما يتعلق بشروط اتفاقية ممكنة، وشلل في إمكانية تطويرها عملياً. فقد أغرى المتعصبون الأيديولوجيون القادة السوفييت بأن

يعطوا الأولوية للفرص المتاحة أمامهم في أنغولا، رغم البعد الشديد الذي تحرك به هؤلاء عن أي تعريف تاريخي للمصالح الوطنية الروسية، بل حتى على الرغم من أنهم كانوا يخاطرون بالعلاقات الأمريكية ـ السوفيتية على المدى الطويل.

حين غادرت موسكو في 23 كانون الثاني، وعدت بريجينيف بالإجابة ضمن أسبوعين إلى ثلاثة، لكنني كنت أعلم أن توازن القوى البيروقراطية في واشنطن سيحول دون توقيع اتفاقية سالت قبل الانتخابات. فوزارة الدفاع ووكالة ضبط ونزع الأسلحة ومستشارو الرئيس كانوا قد حفروا الحفرة على أساس أن السوفيت لن يقبلوا. وحالما عدت، وجدت أن لعبة الخيارات بدأت مرة ثانية من جديد. فما أن تسد ثغرة حتى تظهر ثغرة أخرى. مثال على ذلك، الحدود الموضوعة على صواريخ الكروز في القاذفات التي اتفقنا عليها مع بريجينيف إذ أعلن فجأة أنها تنطبق فقط على صواريخ الكروز ذات الرؤوس النووية. السبب الوحيد في أن يكون لهذا الاقتراح أيُّ قبول هو أن السوفييت لم يكن لديهم صواريخ كروز بعد. ولما لم يكن هنالك طريقة للتحقق من نوع الرأس الحربي الذي يحمله الصاروخ، ولما كان الرأس الحربي التقليدي أخف وزناً من الرأس النووي، فقد كان ذلك يعني أن القاذفات ستكون قادرة على حمل صواريخ كروز تقليدية، مداها ضعف المدى المتفق عليه على الأقل. ولم يكن البنتاغون ليتعايش مع حد كهذا قط في مفاوضات جدية ما إن يطور السوفييت صواريخ كروز خاصة بهم.

في 15 شباط 1976، وفي اجتماع ضم رامسفيلد، وفورد إضافة لي أنا، ذكر رامسفيلد أنه سيشهد لصالح اتفاقية سالت إن قرر فورد أن يمضي قدماً على أساس الخيار 3. لكنه تحاشى بكل عناية استخدام كلمة «دعم». وإثر الاجتماع، أوصيت بأن يتخلى الرئيس عن السعي لعقد اتفاقية السالت قبل الانتخابات، لأنه كان أمراً يثير الكثير من الانقسام والفرقة في أن تقوم اتفاقية وأنت تخوض معاركك الانتخابية الأولية ومن ثم تقوم بالحملة الرئاسية حيال موقف نفض ـ اليد الذي اتخذه وزير دفاعك وحيال المعارضة المحمومة من أحد أجنحة حزبك ذاته.

استجاب فورد لاقتراحي مكرهاً ليظل الخيار الوحيد أمامه هو أن يقبل الاقتراح الأخير للبنتاغون: إتمام الاتفاقية كما هي وترك قضية الباكفاير وصواريخ الكروز طويلة المدى (ما عدا تلك المحمولة جواً) إلى مفاوضات لاحقة. أما التجريب الميداني والإنتاج فيسمح بهما خلال تلك المرحلة. على أن ذلك الاقتراح كان قد رفض مرتين خلال مسار المفاوضات الجارية، وكان من المؤكد أنه سيرفض من جديد، أما موقف البنتاغون، فكان اعترافاً أخرق بأن الباكفاير ليست بذات أهمية كبيرة. إذ وصل الأمر إلى السماح لها بأن تطير حرة من أجل تثبيت حق غير محدد فينشر صواريخ الكروز التي تطلق من السفن.

في 16 شباط كتب فورد لبريجينيف، مقترحاً تلك التسوية. وفي 17 آذار رد بريجينيف بالرفض. وبذلك انتهت مفاوضات ضبط الأسلحة في عهد فورد.

مـا يثير المفارقـة، أن تأثير المأزق في البرامـج الدفاعية وضبط الأسلحة كان فـي أدنى حدوده. إذ علـى الرغـم من أن سالت 1 كانـت، تقنياً، تنتهي سنة 1977، إلا أن خلفاءنا لـم يزيدوا الأعداد الإجمالية للمركبـات الاستراتيجيـة التي كانوا يتذمـرون بسببها كل التذمـر، كما أن العرقلة اللاحقـة لسالت 2 لم تجعلهـم يسرّعون من برامج إدارة فورد الخاصة بصواريخ كروز. أما إدارة كارتر فقد جربت شتى الطرق المختلفة إلى أن توصلت إلى اتفاقية سالت 2 التي يصعب تمييزها عما كانت عليه المسائل المطروحة في نهايـة زيارتي الأخيرة إلى موسكو ـ ما عدا أنه، ونتيجة للانقاطعات التي عملتها إدارة كارتر في البرنامج الاستراتيجي لإدارة فورد كان التوازن الاستراتيجي أقل ميلاً لصالحنا بقليل[8]. لقد حال الغزو السوفيتي لأفغانستـان دون تقديم تلـك الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ للتشاور والإقرار. كمـا أعلنت إدارة ريغان، بعد اكتشافهـا مـرة ثانية الازدواجية الغريبة التي يتم بها أصحاب الخط – المتشدد البلغاء فيما يتعلق بضبط الأسلحة، أنها تلتزم بشروط الاتفاقية طالما التزم السوفييت بها. لقد قبل النقاد، منذ سالت 1، بترتيبات الأمـر الواقـع التي كانوا قد عارضوها بكثير مـن الصخب بوصفها جزءاً من العمليـة الدبلوماسية ولعلها كانـت تنقذهـم من عذاب الضمير، إلا أنها لم تغير من موقـف أمريكا الاستراتيجي. ففي 1987، وبعد 15 عامـاً من الخطـب البلاغية المضادة ـ للسالت، كانت تركيبة قواتنا وفق الستارت (الاسم الجديد لضبط الأسلحـة الاستراتيجيـة) هي ذاتها من حيث الجوهر مثلما كانت سنـة 1976، وما من أحد سمع شيئاً عن «الدونيـة الاستراتيجيـة» من أي اختصاصي في ذلـك الموضوع (فريغان كان يقـود تركيبة قوية، وضمن حدود السالت كان يجيئه دعم قوي مني ومن فورد).

العقيدة التي لم تكن قط:

سونينفيلدت وأوربا الشرقية

لـم يضـع انهيار السالت حداً للمجادلات حـول علاقات الشرق ـ غـرب. إذ أن كلا الحزبين، في ذلك الحين، كانا قد انشطرا إلى جناح راديكالي وجناح معتدل، ومع تعاون المتطرفين في كل حزب مع بعضهم بعضـاً، باتـت علاقات الشرق ـ غرب ساحة للتهجمات من كلا الاتجاهيـن. أما الإدارة، التي حاولت جمع المعونـات للهنـد الصينية، فقد نظمت معارضـة لانتصار شيوعي في أنغولا، وعارضـت كلامياً الشيوعية الأوروبيـة، وأبقت الاتحاد السوفيتي خارج دبلوماسية الشرق الأوسط، وهددت باستخدام القوة ضد حظر النفـط الجديـد، ولعبت دوراً رئيسياً في اتفاقيات هلسينكي (التي تحـدت السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية)، مع ذلك وجدت نفسها متهمة بكونها «لينة»، و«انهزامية»، و«متشائمة».

لـم تكـن القضية الأساسية هـي السياسة بل الموقف: فقـد سعى نقادنا إلى حـرب أيديولوجية ضد الاتحـاد السوفيتي من النوع الذي حرض عليـه سولجنتسين. إن التوق للنقد الأيديولوجي يعكس بالتأكيد واحـدة من نقاط القوة فـي الشخصية الأمريكية. لكن بحدوث السقوط فـي فيتنام وعدم اندمال جروح

ووتـر غيت بعد، كانت الحاجة الطاغية هي استعادة الثقة والقـوة وقبل كل شيء، عدم السماح لنزاعاتنا الأيديولوجية الداخلية بإخراجنا من الساحات الجيوسياسية التي كنا نخوض فيها معركة الحرية عملياً. لقـد حذرت، فـي حديث أمام مجلس بوسطن للشـؤون العالمية عقد فـي 11 آذار 1976، من الشلل الذي يحدث ـ ذاتياً:

«إذا كانـت هنـاك مجموعة من النقاط تحط من قدر مفاوضات ضبـط الأسلحة وتقطع الأمل بإقامة روابط بناءة أكثر مع الاتحاد السوفيتي، فيما مجموعة أخرى تريد تخفيض ميزانياتنا الدفاعية والمصالح المخابراتيـة، فـإن كلتا الجماعتين معـاً ـ سواء أكان ذلك عن عمد أم عن غير عمـد ـ سوف تنتهيان إلى تحطيم مقدرة الأمة على أن تخط سياسة خارجية قوية، وخلاقة، ومعتدلة وحكيمة».

وفـي الحـال طغـى علـى النقاش جدل عنيـف حـول الملاحظات التـي أبديت فـي اجتمـاع السفراء الأمريكيين، الذي عقد في كانون الأول 1975، بالتعاون الوثيق بيني وبين هال سونينفلدت، مستشار وزارة الخارجيـة. ما جعل النقاش مسعوراً جداً هو أني قرأت تلك الملاحظات للمـرة الأولى من نسخة مشوهة تشويهاً فظيعاً ظهرت في وسائل الإعلام.

هـال سونينفيلدت صديقـي. وهو أيضاً واحد من أكفأ الموظفين العامليـن في الدولة الذين عرفتهم. دارس مجد للاتحاد السوفيتي. سجله المنشور وخدمته لبلدنا على مدى ثلاثة عقود ونيف كلاهما يصفانه بأنه ذو خط متشدد لا يعرف العواطف.

فـي ذلك الحيـن، كانت مسؤولية سونينفيلـدت الأولى هي العلاقات السوفيتيـة والسياسية الأوروبية. ورغـم أننا كنـا أصدقاء كما هي الحـال، فقد كانت علاقتنا علاقـة معقـدة. إذ كان لسونيفلدت الخلفية ذاتهـا التـي كانت لي: من مواليـد ألمانيا، تعلم في الولايات المتحدة ، خدم فـي جيش الولايات المتحدة، بـل كنا نتشارك حتى في المعلّم المخلص فريتز كريمر، لكـن هال ـ رغم ما يدعي «بعقيدة سونينفيلدت» (ستوصـف فيمـا يلـي) ـ لم يجرّ على رأسه التحريـم الذي عانيت منه. لقد شرح هـال خطته للتعامل مع الشؤون السوفيتية بعبارات فضفاضة إلى حد أنه طالب بدور في كل شيء حتى بالتأثير عن بعد في الاتحاد السوفيتـي أو التأثيـر به. ولكون الاتحاد السوفيتي قوة عظمى، وذلك بالطبـع يغطي تقريباً مادة الموضوع ذاته لعملي نفسه في متابعة ذلك الهدف، فقد كان هال لا يعرف التعب وهو يتابع مخططي للتأكد من أنني لـم أتجاوز حقوقه القانونية طبقاً لما يراه. «لدى هال أحسن جهاز مخابرات في البلد» قال أحد مساعديّ مغضباً: «لكن لسوء الحظ، هو موجه نحوك» .

لقـد كنـت أميل للتساهل مـع هال بسبب مـا أحمل له من ود خالصـ، وكذلك بسبـب الخدمات التي كان يقدمهـا والتـي كانت تفوق كثيـراً مراتب العظمة، رغم مـا كان يسببه بين الحيـن والحين من تفاقم الأمـور سـوءاً. لقد كان مؤتمر السفـراء الذي تكلم فيه هال في كانـون الأول 1975 إحدى الفرص الدورية

التـي يتبادل بها السفراء الأمريكيـون لمنطقة جغرافية ما الأفكار والتجارب مـع بعضهم بعضاً ومع وزير الخارجية وأركانه، كما كانت تتيح للوزير أن يقدم إرشاداته على شكل تقديم متماسك لوجهات نظره.

هـذا كلـه أنجز في اجتماع لندن للسفراء الأمريكيين في كانـون الأول 1975، الذي ختمته بحديث عن أوروبـا، وعلاقات الشرق ـ غرب وفوق كل شـيء الشيوعية الأوروبية (وقد اقتبست شيئاً من ذلك الحديث في الفصل 20). ولكون العمل العادي لمؤتمر السفراء قد اكتمل، فقد وجد هال، كعادته، ثغرة فيما قدمت، شاعـراً أننـي أهملت أوروبا الشرقية، فاقترح أن يعقد جلسة غير رسميـة مع السفراء صباح اليوم التالي، الأحد. لم أرَ في اقتراح هال ما يضير ولم يخطر ببالي أن حدثاً بارزاً سيقع، كما لم يخطر ببالي قط ظهور «عقيدة» جديدة. فلم أحضر الجلسة ـ وهي بحد ذاتها علامة على عدم رسميتها ـ كذلك لم يحضرها أي من أركاني المباشرين. لكن لو أن هال قال أي شيء اعتبره السفراء المجتمعون جديداً أو مثيراً للسخط، لكنت بالتأكيد قد سمعت به.

ولعـل الأمـور كانت ستبقى عند هذا الحد لو لم يقرر هال – بعد شهرين من الحادثة ـ أن يرفع مذكرة بملاحظاته الارتجالية بحيث يستفيد منها ليس السفراء الذين حضروا الجلسة وحسب بل أركانهم أيضاً، ولهذه الغاية، فقد أُعدّ موجز ـ وليس نصاً كاملاً ـ من قبل احد المعاونين. عند هذه النقطة اكتشف أحد الرمـاة المهـرة فقرة في الوثيقة يمكـن تحريفها بحيث يفهم منها أن هناك تواطـؤاً أمريكياً ضمنياً يقبل بالسيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية، فمضى إلى العمل.

وفيما يلي تلك الفقرة المسيئة:

«أمـا بخصوص أوروبا الشرقية، فينبغي أن يكون من ضمن اهتمامنا على المدى الطويل أن نؤثر على الأحـداث في هـذه المنطقة ـ بسبب العلاقـة الراهنة الطبيعية مـع الاتحاد السوفيتي ـــ بحيث لا تنفجر عاجـلاً أم آجـلاً مسببة حرباً عالمية ثالثة. هذه العلاقة غير العضوية وغيـر الطبيعية تشكل بالنسبة إلى السلام العالمي خطراً أكبر بكثير من الصراع بين الشرق والغرب...

لهـذا علـى سياستنا أن تسعـى لتطوير تلك العلاقـة بحيث تجعلها علاقـة عضوية بين بلـدان أوروبا الشرقيـة والاتحـاد السوفيتي. وأيُ فرط في الحماسة من جهتنا يتوجـب عليه أن يؤدي إلى نتائج يمكن أن تعكـس العمليـة المرغوبة لفترة من الزمن، على الرغم من أن العملية ستبقى حتمية فلا بد منها ضمن الـ 100 سنة التالية، لكن بالنسبة إلينا، طبعاً، ذلك زمن طويل جداً على الانتظار»[12].

لـو أن هـال سألني عـن وجهة نظري، لربما كنـت قد لفت انتباهـه إلى الصياغة غيـر الموفقة وغير المناسبة، لكن لشدة الفتي له ولتفكيره، فقد فهمت ما كان يقصد: أي أن علينا أن نسعى ما أمكننا لإزالة الهيمنـة العسكرية «غير الطبيعية» للسوفييت علـى أوروبا الشرقية إذا ما حرم من هيمنته العسكرية، وأن نُصـرّ علـى أن تصبح العلاقـة عادية أكثر (وذلك ما دعـاه هال، بفتلة سيئة الحظ فـي التعبير، بالعلاقة

العضوية». فالاتحاد السوفيتي، لن يكون قادراً على السيطرة ولا على كبح الضغوط الملحوظة بشكل متزايد والتي تطالب بالاستقلال الذاتي لبلدان أوروبا الشرقية، والحقيقة أن سونينفيلدت ذكر بالتحديد بولونيا وهنغاريا مثالين على ما كان يدور في ذهنه: التوصل بالنسبة إلى أوروبا الشرقية إلى موقع مماثل على أقل تقدير لموقع فنلندا المضيّق عليها نتيجة قرب الاتحاد السوفيتي منها، إنما الساعية بجهد متواصل للحصول على نطاق واسع من الحرية الداخلية والسياسية الخارجية المستقلة نسبياً وغير المعادية للغرب. وقد كان ينظر إلى هذا، في تلك المرحلة من التاريخ، على أنه اختراق سياسي ومعنوي كبير.

ذلك ما كنت قد توقعت، أياً كانت العبارات التي صيغ بها، من كلام أحد مستشاري الرئيسين في رحلات رئاسية قام بها كل من نيكسون وفورد إلى بولونيا، ويوغسلافيا لرفع الراية في أوروبا الشرقية، وهي رحلات صممت لمكافأة البلدان التي أظهرت نوعاً من الاستقلالية عن الاتحاد السوفيتي وفي الوقت ذاته نبذ بلدان أخرى كتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا اللتين كنا نعتقد أنهما بالغتا التبعية للاتحاد السوفيتي. وهي تماماً السياسة التي كانت المبشرة بسياسة ريغان أي «التمييز» في علاقات أمريكا مع بلدان حلف وارسو في الثمانينيات.

لم تكن سياستنا في أوروبا الشرقية موضع جدل يوماً من الأيام إلى أن ابتدعت ما دعيت بعقيدة سونينفيلدت باعتبارها فضيحة الشهر السياسية عام 1976، إذ لم نكن نشجع الثورات، والقوات العسكرية السوفيتية المنتشرة في أرجاء المنطقة كلها. كما أن انتفاضتين ـ في هنغاريا سنة 1976 وفي تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 ـ كانت قد قمعتا بطريقة دموية فيما وقفت الدول الديمقراطية تتفرج. وقد كانت سياسات كل من إدارة نيكسون وفورد مصممة بحيث تقدم للدول التابعة في أوروبا الشرقية أوسع نطاق ممكن من المناورة باستثناء الثورة.

في أيلول 1975، وصفت موقفنا تجاه أوروبا الشرقية لوزير الخارجية الصيني كياوغوانهوا في الأمم المتحدة كما يلي:

إننا نحاول إضعاف النفوذ السوفيتي في أوروبا الوسطى من خلال الزيارات الرئاسية وتطوير العلاقات العسكرية مع اليوغسلاف.. استراتيجيتنا هي أن نضعف الاتحاد السوفيتي». وقد وصف أحد المراقبين اليابانيين سياستنا بأنها تبدو وكأنها «قبول بالأمر الواقع من أجل تغيير الأمر الواقع»[13]. وتجاه خلفية سياستنا الفعلية، فقد كان تقرير سونينفيلدت تقريراً معقولاً عن تقديم موضوعي متوسط لتحسن واسع في الوضع القائم.

هذا كله كان بإمكان النقاد أن يقرروه بأنفسهم من خلال قراءة حديث لي معد بعناية عن العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية كنت قد ألقيته في سان فرانسيسكو بعد شهرين من مؤتمر لندن وقبل أن ينفجر الجدل. مع ذلك، رفضت النيويورك تايمز أن تغطي حديثي بينما صبت كل انتباهها على «عقيدة

سونينيلدت». فقد كانت سنة انتخابية والقضية أكثر ثماراً من أن تمرر. فعقيدة سونينفيلدت، كما زعموا، تتنازل (للاتحاد السوفيتي عن أوروبا الشرقية كونها منطقة نفوذ له، وقد بات ذلك رمزاً للّين المزعوم المتأصل في سياسة الانفراج، وتعبيراً عن وجهة نظري الخفية المزعومة للعالم. «الفكرة تبعث الرعشة في الحبل الشوكي» كتب سي.ل. سولزبرغر في النيويورك تايمز[15]. إنها تضع «الولايات المتحدة في السجل الخاص باستقرار الإمبراطورية السوفيتية». كتب كاتبا الزوايا رولاند إيفانز وروبرت نوفاك[16]. أما رونالد ريغان فقد استغل «عقيدة سونينفيلدت» بلا شفقة أو رحمة، زاعماً أنها تعني أن «على العبيد أن يرضوا بقدرهم»[17].

بيد أنه لم يكن هناك سياسة من هذا النوع، كذلك لم تختف الهجمات حين أعلنت بكل وضوح أنه: «إن كان هناك حقاً عقيدة جديدة لهذه الإدارة، فإنها لن تحمل اسم هال سونينفيلدت». كما عدت وأكدت على موقفنا الرسمي في المحاضرة التي ألقيتها في ذكر آلستيربوشان في 25 حزيران 1976، في لندن:

يجب أن تمتد فوائد تخفيف التوتر إلى أوروبا الشرقية مثل أوروبا الغربية تماماً، كما ينبغي ألا يكون هناك أي سوء فهم بخصوص سياسة الولايات المتحدة.

- إننا مصممون على التعامل مع أوروبا الشرقية على أساس سيادة كل بلد منها واستقلاله، كما أننا لا نعترف بمناطق نفوذ ولا ادعاءات بالسيطرة..
- للسبب ذاته، سنتابع جهودنا لتحسين اتصالاتنا وتطوير علاقاتنا الثنائية الملموسة في الميدان الاقتصادي والميادين الأخرى مع بلدان أوروبا الشرقية..
- كما سنستمر في متابعة الإجراءات اللازمة لتحسين حياة الناس في أوروبا الشرقية في المجالات الإنسانية الأساسية ــ مثل قدر أكبر من حرية الهجرة، وتوحيد الأسر، ودفق معلومات أكبر، وزيادة التبادل الاقتصادي فيما بين هذه البلدان، وفرص أكثر للسفر..
- الخطابة والبلاغة ليست بديلاً عن الأفعال الصبورة والواقعية، ونحن لن نطرح توقعات لا نستطيع تحقيقها. غير أننا لن نكف عن التأكيد على مبادئنا التقليدية في حرية الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها..[18]».

لكن مع اقتراب الترشيح للرئاسة وتسمية المرشح، انتهى كل نقاش منطقي. فخلال الحملة، التقط الديمقراطيون الليبراليون حجج الجمهوريين المحافظين دون أي تحسين لها. وغدت «عقيدة سونينفيلدت» المادة الخام لخطب الحملة ثم تحولت إلى أسطورة. وقد ظهر جزء من الخراب الذي تركته في مناظرة كارتر ــ فورد التي جرت في 6 تشرين الأول، حين شُحن فورد وقد حشر في الزاوية بسبب «عقيدة سونينفيلدت» إلى درجة أنكر فيها، وعلى نحو صاخب، وجود أي شيء من هذا القبيل، ولسوء

الحـظ أن السـؤال كان قد وجه إليه بصورة مختلفة ـ حول الهيمنـة السوفيتية على أوروبا الشرقية ـ فكان إنكاره، بفعل المنعكس الشرطي، هو الذي أسهم في خسارته الانتخابات.

لقـد أدت الحرب المدنية بيـن مجموعتين متشابهتين – ذهنياً من حيـث الجوهر، تقفان في الجانب المحافظ، إلى نوع من الشلل، من الصعب تقدير عواقبه.

إننـي الآن أعتقد، رغم أن بعض أعوانه السابقين يخالفونني، أن فورد كان على حق في عدم اندفاعه للتوصل إلى اتفاقية سالت سنة 1976، فالجدل السياسي الذي كان سينجم عنها كان سيشطر البلاد أعمق انشطار.

ومن الغريب تماماً، أن النتيجة العملية لتعويقها كانت أضأل بكثير من العواطف التي كانت قد أثارتها، فخـلال إدارة ريغـان، كما سبـق وذكرنا، قبل نقاد السالـت، بالحقيقة، بالتحديدات التـي كانوا قد ولولوا مـن أجلها ورفضوا أن يصدقـوا عليها. أما تطوير العملية التي كنا مشغولين بها والتي كانت تشدد بصورة متزايـدة على التخفيضات، فقـد كان من المحتمل، في فترة رئاسية ثانية لفـورد، أ تحرك مجموعته في الاتجاه نفسه الذي من التفاوض وفقه على معاهدة «ستارت» من قبل إدارة ريغان فيما بعد.

وإننـي لمقتنـع أن بريجينيـف كان يريـد تحسيناً جدياً فـي العلاقات مع الولايـات المتحدة في مطلع السبعينيـات، تـرى هـل كان سعي بريجينيف لتحسيـن العلاقات مع الولايات المتحـدة مجرد شرك، كما كان نقادنـا يحتجـون، كي يقودنا إلـى دمارنا؟ أم تراه كان انعكاساً لإحساس بدائي غريزي بأن المنظمة السوفيتية بحاجة إلى تثبيت؟ ولو كان بريجينيف، المشغول بهموم المشكلات الاقتصادية للبلاد، قد وافق علـى فتـرة راحة في الظرف الدولي، هل كان التحول نحو الداخل سيطلـق العنان بصورة أبكر للقوى التي أنتجت فيما بعد ميخائيل غورباتشوف؟ نحن لن نعرف أبداً، غير أن انهيار الانفراج، في حال حدوثه، إنما كان يعني جولة أخرى من المواجهة السوفيتية ـ الأمريكية قبل أحداث الذروة التي وقعت في عهد ريغان ـ غورباتشوف. لقد كانت النهاية حسنة، أياً كان الجانب الذي يمتلك الحجج الأفضل في مطلع السبعينيات، عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وسواء أكان الطريق إلى النصر وعلى نحو لا ضرورية له غير مباشر أم لا، فليس هو بالموضوع الذي سينقسم حوله المؤرخون.